مباحثُ نحويّةٌ في الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج لجلال الدين السيوطيّ

م.د. بشير محمود فتّاح
معهد إعداد المعلّمات / الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١١/٤/١٧ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١١/٩/٢٦

ملخص البحث:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على نبيه محمّد ، وعلى آلهِ وصحبه أجمعين : الحديثُ النبويُّ مَصدرٌ مهمٌ من مصادرِ الدراسةِ اللغويّةِ ، هو المنبعُ الثرُّ الذي يَردُهُ العلماءُ؛ لينهلوا من لغتِهِ، وجوامعِ كلمِهِ r ، وقد استأثرَ الحديث الشريف من جهودِ الدارسينَ – ومنهم: أهل العربية - بمكتبةٍ متنوعةٍ كبيرةٍ لا يبلغها (الحصرُ) في القديمِ والحديثِ على الرغمِ من الدعوى التي أرادت منعَ الاحتجاجِ بالحديثِ النبويِّ ودراسته بحُجّةِ أنّهَ قَدْ نُقِلَ إلينا بالمعنى، ويعدُّ كتابُ (الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج) لجلال الدين السيوطيّ من كتب شروح الحديث المهمة لما انمازَ به منهجُهُ من الأمانةِ العلميّةِ الدقيقةِ ،واعتزاز المؤلف بكتابهِ وآرائهِ ، والاستيعاب والاستقصاء ، ووضوح الشخصيّة الحديثيّة والنحويّة ، وقد يسّرَ لي اللهُ أنْ ادرسَ جهودَ السيوطيِّ في كتابِ الديباج ، فوضعت هذا البحثَ الذي عنوانهُ: (مباحثُ نحويّةٌ في الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج) ، فالنحو هو لبُّ علومِ العربيّةِ ، ولابدَّ من ذوقِ حلاوتهِ في حديثِ رسولِ الله r فهو الحكمةُ التي ذكرها اللهُ في كتابِهِ ، فمن لم يطلع عليهِ لم يكنْ لَهُ نصيبٌ من الحكمةِ ، ورأيتُ أنْ أجعلَ هذا البحثَ في ثلاثةِ مباحثَ ،أمّا المبحثُ الأولُ فتناولتُ فيهِ التأويلَ النحويَّ وهو حملُ النصِّ على غيرِ ظاهرهِ ؛ لتصحيحِ المعنى أو الأصل النحويّ ، ومن أهمِّ مسائلهِ التي عرضتها في هذا المبحثِ : التضمين وهو أنْ تشرب كلمة معنى أخرى فتؤدي وظيفتها في التركيبِ ، والحذف وتضمنَ حذف المبتدإ ، وحذف الخبر ،وحذف الفاعل ، وحذف الحال،وحذف المضاف وإقامة المضاف إليهِ مقامَهُ ، وحذف كانَ واسمها ، وحذف جواب لو ، وحذف حرف الجر ، وحذف ضمير الشأن معَ إنَّ ، وتناولتُ في هذا المبحثِ : الزيادة وتضمنَ زيادة الباءِ في الإيجابِ ، وزيادة الفاء ،وزيادة ما، وزيادة لا، وتناول المبحث الثاني: وجوه الإعراب للألفاظِ الواردةِ في الأحاديثِ الشريفةِ ، تضمنَ إعراب المبتدإ والخبرِ ، وما يلزم الألف ، ولغة أكلوني البراغيث ، والمفاعيل ، ومجئ الحالِ من النكرةِ ، والخلاف في إعرابِ لفظةٍ أهي خبرُ كانَ أم حالٌ ، والتوابع ، فضلاً عن

بيانِ جهودِ السيوطيِّ في ربطِ الإعرابِ بالمعنى ، ثم جاءَ المبحثُ الثالثُ بعنوان (الحروف)، وفيهِ الحديثُ عن مِنْ لبيانِ الجنسِ ، وفي بمعنى مِنْ ، وفي للتعليلِ ، واللام بمعنى في ، وعن بمعنى على ، وثُمَّ ، وإذن ، وإن النافية ، ونون التوكيد مؤكدةً للفعلِ الماضـــي ، وبلـــغَ عـــددُ الأحاديث التي تناولتها بالدرسِ في بحثي هذا (٤٦) حديثاً ، منها (٢٣) حـــديثاً فـــي المبحـــث الأول ، و (١٤) حديثاً في المبحث الثاني ، و (٩) أحاديث في المبحث الثالث .

Grammatical Researches in Al-Debaj of Sahih Muslim Ibn Al-Hajaj

Dr. Basheer Mahmoud Fattah: Teacher
Teachers Training Institute-Mosul

Abstract:

Al-Debaj on the true tradition of Hajaj by Jalal-el-Deen Al-syooti is regarded as one of the best books of tradition , because its content has a scientific reliability and accuracy. The author sees his writing and opinions are something great ,even the plainness of his characters who narrate traditions are great people. Al-sayooti in his books shows a great value of knowledge concerning tradition ,and he mixes up from the early start the tradition , and the characters themselves. This person is know as the one who knows deeply about the tradition . A point worth mentioning here denotes that this books is rich with sources in his Al-Debaj. He talks in his book about some orientation. With some morphological patterns and even some jokes and some humorous tales ,but this paper never talks about this point in short but in detail .I prefer to study this subject in details and give a full analysis of his effort. That’s why , I prefer to write some grammatical points in Debaj which is mentioned earlier by Al-sayooti . Grammar is the core of all sciences in Arabic .we expected to know something about the beauty of the tradition said by prophet Mohammad (peace be upon him) and there are wise-sayings in these traditions .The one who never knows this , he loses great wise-sayings . This paper is divided into three main sections with an introduction . The first section tackles the grammatical explanation and the difficulty in explaining the text itself and to correct the meaning and correct the grammatical origin . The best example I give is to show the implied meaning in which we can give a word and can be replaced by another . I talked also about the omission of some words whether functional or grammatical words and sometimes the omission of certain words such as prepositions , subjects . There are also some extra words phrases , suffixes , and prefixes which must be omitted in certain situations in the second section. There are also some omission concerning some

exclamatory phrases which must be omitted as well .The effort of this writer is quite clear in linking the grammatical rules with meanings . The third section deals with letters which shows the function of some words and phrases in Arabic . This paper ends with a conclusion presenting the most important findings .

المبحث الأول
التأويل النحويّ

يرادُ بالتأويلِ في اصطلاح النحويينَ المتقدّمينَ كأبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، وأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت ٣١١هـ) : بيان المعنى والتفسير، قالَ المبرّد: "وأمّا قولُهم سبحان الله فتأويله براءة الله من السوءِ ، وهو في موضعِ المصدر، وليسَ منهُ فعل فإنّما حدّه الإضافة إلى اللهِ عزَّ وجلَّ وهو معرفة ، وتقديره – إذا مثلتهُ فعلاً: تسبيحاً لله"[١] ، وقال: "فأمّا تأويلُ قولهم لبيكَ فإنما يقال: ألبَّ فلان على الأمرِ: إذا لزمَهُ ودامَ عليه ، فمعناه: مداومةً على إجابتك ومحافظة على حقّك"[٢] ، وقد يُذكر التأويل ويراد التقدير النحوي ، قالَ المبرّد: "فأمّا قولُه في الأذانِ: اللهُ أكبرُ فتأويلُه كبيرٌ كما قالَ عزَّ وجلَّ : {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} (الروم: ٢٧) ، فإنّما تأويلُهُ وهو عليهِ هيّنٌ ؛ لأنّه لا يقال شيءٌ أهونُ عليهِ من شيءٍ"[٣] ، ويلاحظُ أنَّ التقديرَ النحويَّ هو بيان المعنى في حقيقةِ الأمرِ، وكانَ الزجّاج تابعاً للمبرد في ذلك ، فذكرَ التأويل بمعنى التفسير وبيان المعنى[٤] ، وذكرهُ وأرادَ بهِ التقدير النحوي في تفسير قوله تعالى: {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} (البقرة : ٢٤)، قالَ: "جُزمت لم ؛ لأنَّ ما بعدها خرجَ من تأويل الاسم"[٥] ، أي من تقدير الاسم.

وبعدَ ذلكَ اكتسبَ مصطلحُ التأويل دلالة تخصصه لمعنى مُعيّن ، فكلّ نصّ أو كلام احتاجَ إلى التقديرِ بالحذفِ أو الزيادةِ فهو مؤول ، وعلى هذا صرف اللفظ عن ظاهرهِ لدليلٍ يرجحُ عندَ النحويِّ ، قالَ ابنُ يعيش: "وأمّا العطفُ المتأوّل فنحو لألزمنّك أو تعطيني حقّي فهذا لا يريد به العطف الظاهر... فلمّا لم يرد به العطف الظاهر تأوّلوهُ بأن... وصارت (أو) قد عطفت مصدراً في التأويل على مصدر في التأويل ، ولذلكَ لا يجوزُ إظهار (أن)؛ لئلا يصير

---

(١) المقتضب : ٢١٧/٣ .

(٢) م.ن : ٢٢٥/٣ ، وينظر : ٢٤١/٣ ، ٢٦٦ ، ١٠/٤ .

(٣) م.ن : ٢٤٥/٣ ، وينظر : ٣٨١/٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٠١/١، ١٠٢، ١٦٢، ١٦٣، ٢٨٧ .

(٥) م.ن : ٩٥/١ ، وينظر : التأويل النحويّ في القرآن الكريم- د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز : ١٧١.

المصدر ملفوظاً به ، فيؤدي إلى عطفِ اسمٍ على فعلٍ وذلكَ لا يجوز""[٦] ، وقد ذكرَ ابنُ يعيش التأويلَ في غير ما موضع من كتابه[١] ، وهو عندَ ابنِ مالك بمعنى التقدير النحويّ أيضاً[٢] ، وقال محمّد بن علي الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) : "والتأويل أي بجعل المرفوع فاعلاً لمحذوف ، والمنصوب مفعولاً لمحذوف خلاف الظاهر ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحذف"[٣]، ثمّ صارَ للتأويل النحويّ مفهومٌ يختلف عمّا سبقَ ، فأصبحَ يُطلق على الأساليبِ المختلفةِ التي تهدفُ إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بينَ النصوص والقواعد ، وذلكَ لا يكونُ إلا بدليلٍ يرجحُ عندَ النحويّ فيصح لهُ التأويل ؛ لأنّهُ إذا تحققَ التعارض فلا بُدَّ من الجمعِ بينَ النصوصِ ، فإن لم يتحقق الجمع فالترجيح لدليلٍ ، وإلا أهملت النصوص ، وحينئذٍ لا يُعمل بها فكيفَ وقد صحّ ورودها ؟، ولهذا ترجّح التأويل عندَ النحاةِ عندَ التعارض[٤]، ويمكنُ بيان أهم المسائل التي وقفَ عندها السيوطيّ في تأويلِ طائفةٍ من الأحاديثِ الشريفةِ:

أولاً : التضمين :

قالَ الجوهريُّ (ت ٣٩٣هـ) : "ضَمِنْتُ الشيء ضَماناً : كَفَلْتُ به ، فأنا ضامِنٌ وضَمينٌ، وضمَّنْتُهُ الشيء تَضْميناً فَتَضَمَّنَهُ عنِّي، مثل غرَّمْتُهُ ، وكلُّ شيءٍ جعلتَه في وعاءٍ فقد ضمَّنْتَهُ إياه"[٥] ، وعرّف الزركشي (ت ٧٩٤هـ) التضمينَ بأنَّهُ : "إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارةً يكونُ في الأسماءِ وفي الأفعالِ وفي الحروف"[٦] ، وبتعبيرٍ آخر: "هو إشراب كلمةٍ معنى أخرى فتؤدي وظيفتَها في التركيبِ ، وهو مفهومٌ يمكنُ أنْ يكونَ ضرباً من التوسّعِ في اللغةِ ، فإنْ أدّى حرفٌ معنى حرف آخر فهو تضمينٌ ، وإنْ أدّى فعلٌ لازمٌ وظيفةَ فعلٍ متعدٍ فهو تضمينٌ ، وإنْ أشربَ الاسمُ معنى الحرف وأدّى وظيفتَهُ في التركيبِ فهو تضمين""[٧] ، واختلفَ النحاةُ في موضوعِ التضمينِ فمنعَ البصريونَ عموماً إنابةَ الحروفِ بعضها عن بعضٍ، بل يقولونَ بجوازِ التناوبِ بينَ الأفعالِ[٨] ، وذهبَ الكوفيون إلى جوازِ نيابةِ حرفٍ

---

[٦] شرح المفصّل : ٢٢/٧ .

[١] ينظر : شرح المفصّل : ٧٣/٦ ، ١١٥/٨ .

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١٨/١ .

[٣] حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢٩١/٢ .

[٤] ينظر : أصول التفكير النحويّ - د. علي أبو المكارم : ٢٦٢ .

[٥] الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة) : ٦ / ٢١٥٥ .

[٦] البُرهان في علوم القرآن : ٣٣٨/٣ .

[٧] التضمين في اللغة العربيّة (بحث في البلاغة واللغة) - د. أحمد حسن حامد : ٤٣ .

[٨] ينظر : مُغني اللبيب عن كتبِ الأعاريب – ابن هشام الأنصاريّ : ٩٩/١ .

مكانَ حرفٍ[٩] ، ووافقهم ابنُ هشامٍ الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) واصفاً مذهبَهم بأنّهُ "أقلُّ تعسفاً"[١]، وقد أشارَ د.هادي عطيّة الهلاليُّ إلى أنَّ من البصريّينَ مَنْ أجازَ هذهِ الإنابة[٢]، مثل سيبويه(ت ١٨٠هـ)[٣] ، والمبرِّد[٤] ، وكانَ ابنُ جني (ت ٣٩٢هـ) قد عرضَ لهذا الضربِ حينَ قالَ : "اعلمْ أنَّ الفعلَ إذا كانَ بمعنى فعل آخر ، وكانَ أحدُهما يتعدّى بحرفٍ والآخر بآخر، فإنّ العربَ قد تتسعُ فتوقعُ أحدَ الحرفينِ موقعَ صاحبهِ إيذاناً بأنّ هذا الفعلَ في معنى ذلكَ الآخر ، فلذلكَ جيءَ مَعَهُ بالحرفِ المعتادِ مع ما هو في معناهُ ، وذلكَ كقولِ اللهِ عزَّ وجلَّ :{ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ } (البقرة:١٨٧) ، وأنتَ لا تقولُ : رَفَثْتُ إلى المرأةِ ، وإنّما تقولُ : رفثتُ بها أو معَها ، لكنّهُ لمّا كانَ الرفثُ هنا في معنى الإفضاءِ ، وكنتَ تعدّي أفضيت بـ (إلى)، كقولكَ : أفضيتُ إلى المرأة جئتَ بـ (إلى) معَ الرفثِ إيذاناً وإشعاراً بأنّهُ بمعناه"[٥] ، وكانَ ابنُ جني قد ذكرَ أنّ من الناسِ مَنْ يقولُ: إنّ (إلى) تكونُ بمعنى (معَ) ، وإنّ (في) تكونُ بمعنى (على) وإنّ (الباء) تكونُ بمعنى (عن) ، وذكرَ حُجَجَ الناسِ وأدلّتَهُم ، وحججَهُ هو ومَنْ معَهُ[٦] ، وقد عالجَ هذا الموضوعَ د. إبراهيم السامرائيُّ فرأى أنَّ العلماءَ قد اضطربوا في القولِ في مسائل نحويّةٍ كثيرةٍ ؛ ذلكَ أنَّ هناكَ نصوصاً خرجت عن قواعدِهم التي وضعوها ، فلجأوا إلى القولِ بالتضمينِ[٧] ، ومردُّ هذا القولِ عندَ السامرائيِّ أنَّ هؤلاءِ العلماءَ لم يستقرئوا كلامَ العربِ الاستقراءَ الكافي ، فكانَ هذا الاضطرابُ غيرَ أنَّ الكوفيّينَ أسدُّ رأياً وأصوبُ منهجاً ؛ لأنّهم اعتمدوا على الاستعمالِ[٨] ، وذهبَ أحدُ الباحثينَ المُحدَثينَ إلى إنكارِ مسألةِ التضمينِ ، إذْ يرى أنّهُ بنيَ على أساسٍ غيرِ متينٍ ، وأنَّ الأصالةَ تطلقُ على اللفظِ الذي ثبتَ ورودُهُ في عصرِ الاحتجاجِ ، وأن يطلقَ الفرع على اللفظِ الذي ثبتَ ورودُهُ بعدَ تلكَ العصورِ[٩].

---

[٩] ينظر : الاقتصاب في شرح أدب الكتّاب -ابن السيد البطليوسي : ٢٦٢/٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني - حسن بن القاسم المرادي : ١٠٨-١٠٩ ، والكوفيّونَ في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر- د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز : ١٩٦ .

[١] مغنى اللبيب : ٩٩/١ .

[٢] ينظر : الحروف العاملة في القرآن الكريم بينَ النحويّينَ والبلاغيّينَ : ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٣٨١، ٣٨٢ .

[٣] ينظر : الكتاب : ٢٢٦/٤-٢٢٧ .

[٤] ينظر : المقتضب : ٢/ ٣١٩ ، والكامل في اللغة والأدب : ٩٧/٣ .

[٥] الخصائص : ٣١٠/٢ .

[٦] م . ن : ٢/ ٣٠٩ ، وينظر: شرح المفصّل : ١٥/٨ .

[٧] فقه اللغة المقارن : ٢٠٩ .

[٨] ينظر : م . ن : ٢١٣ .

[٩] ينظر : تناوب حروف الجرّ في لغةِ القرآن - محمد حسن عوّاد : ٧٥ .

وقد قالَ السيوطيُّ بالتضمينِ ، ويمكنُ أنْ يقالَ إنَّ مذهبَهُ انتخابيٌّ في ذلكَ ، أي لم يكنْ مسرفاً في التضمينِ ، وإنّما يذهبُ إليهِ حينما يستدعي توجيه معنى الحديث إلى ذلكَ ، كالذي في شرحهِ حديث رسولِ اللهِ e المروي عن أبي هريرةَ t قالَ : قالَ رسولُ اللهِ e :((بدأَ الإسلامُ غريباً وسيعودُ كما بدأَ غريباً ، فطوبى للغُرباءِ))[1] ، إذْ قالَ : "بدأ الإسلامُ غريباً بالهمزِ من الابتداءِ"[2] ، يقالُ : "بدأَ اللهُ الخلقَ بَدْأً ، وأبدأهم : خلقَهُم"[3] ، وبدأ في الحديثِ لا يقتضي مفعولاً فظهرَ الإشكالُ ، ويرتفعُ الإشكالُ بأنْ يُحملَ (بدأ) في الحديثِ على (طرأَ) فيكون لازماً كما قد اتفق للعربِ في كثيرٍ من الأفعالِ ، يتعدّى فعل حملاً على صيغةٍ ، ولا يتعدّى حملاً على أخرى ، كما قالوا : رجعَ زيدٌ ، ورجعتهُ ، وفغر فاه وفغر فوه، وهو كثيرٌ ، ومقصودُ الحديثِ : أنَّ الإسلامَ نشأ في أولِ أمرِهِ في آحادٍ من الناسِ وقلّةٍ ، ثُمَّ انتشرَ وظهرَ ، فأخبر e أنّهُ سيلحقهُ من الضعفِ والاختلالِ حتى لا يبقى إلا في آحادٍ وقلّةٍ كابتدائهِ .

ومن التضمينِ الذي ذكرَ: الفعلُ (تشترط) ، إذ ذكرَ أنّهُ بمعنى تحتاط ، وذلكَ حينَ أتى على حديثِ عمرو بن العاص t الذي قالَ :((أتيتُ النبيَّ r فَقُلتُ : ابسط يَمِينَكَ فَلْأُبايعْكَ ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ ، قالَ: فَقَبَضْتُ يدي ، قال : ما بالُك يا عَمْرُو؟ قالَ : أرَدْتُ أن أشترطَ ، قالَ : تشترطُ بماذا ؟ قلتُ : أن يُغْفَرَ لي))[4] ، فقالَ السيوطيُّ مُعقّباً على هذا "بإثبات الباء فيجوز أنْ تكونَ زائدةً للتأكيدِ ، ويجوزُ أنْ تكونَ على تضمينِ تشترط بمعنى تحتاط"[5] .

ولدى وقوف السيوطيِّ على حديثِ رسولِ اللهِ e المروي عن ابنِ عمرَ t أنَّ رسولَ اللهِ e قالَ : ((مَنْ فاتتهُ صلاةُ العصرِ كأنّما وُتِرَ أهلَهُ ومالَهُ))[6] قال: "كأنّما وترَ أهلَهُ ومالَهُ بنصبهما في الأشهرِ مفعولاً ثانياً ، والنائب عن الفاعل ضمير الذي ومعناه نقص أهلهُ ومالهُ وسلبهم فبقي بلا أهل ولا مال ، ورويَ برفعِهما نائباً عن الفاعلِ ومعناهُ انتزعَ مِنْهُ أهلُهُ ومالُهُ"[7] ، فالرفعُ على أنَّ وترَ : بمعنى : نزعَ وأخذَ ومحمول عليه ، فيكون (أهلهُ) هو المفعول الذي لم يسمَّ فاعلُهُ ، و(مالهُ) معطوف عليهِ ، والنصبُ : حَمْلٌ لـ (وترَ) على سلبَ ، وهو يتعدّى إلى مفعولينِ بنفسِهِ ، تقولُ : سُلِبَ زيدٌ ثوبَهُ ، فتقيم الأول مقامَ الفاعل ، وتترك الثاني منصوباً

---

[1] صحيح مسلم – أبو الحسين مسلم بن الحجّاج : ١ / ١٣٠ ، حديث (١٤٥) .
[2] الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج : ١٦٤/١ .
[3] الأفعال – ابن القطاع : ٩٥/١-٩٦ .
[4] صحيح مسلم : ١ / ١١٢ ، حديث (١٢١) .
[5] الديباج : ١ / ١٣٨ .
[6] صحيح مسلم : ١ / ٤٣٥ ، حديث (٦٢٦) .
[7] الديباج : ٢ / ٢٧٥ .

على حالِهِ ، قال القاضي عياض : "رويَ عن مالكٍ أنَّ معناهُ : انتزعوا مِنْهُ ، وعلى هذا التفسيرِ يكونُ أهلُهُ ومالُهُ مرفوعينِ على ما لم يسمَّ فاعلُهُ ، وعلى التفاسيرِ الأخرِ منصوبينِ على المفعولِ الثاني"[١] ، وذكرَ السهيليّ أنَّ الرفعَ والنصبَ فيهما بيّنٌ ، إنْ جعلتَ في (وترَ) اسماً مضمراً نصبتَ ، وإلا رفعتَ[٢] ، واحتملَ ابنُ حجر العسقلانيّ النصبَ على أنّهُ مفعولٌ ثانٍ لوترَ ، وأضمرَ في (وترَ) مفعولٌ لم يسمَّ فاعلُهُ وهو عائدٌ على الذي فاتتهُ ، والمعنى أصيبَ بأهلِهِ ومالِهِ ، وهو متعد إلى مفعولينِ ، وضمّنَ وترَ معنى نقصَ ، وقال : فعلى هذا يجوزُ نصبُهُ ورفعُهُ ، لأنَّ مَنْ ردَّ النقصَ إلى الرجلِ نصبَ وأضمرَ ما يقومُ مقامَ الفاعلِ ، ومَن ردّهُ إلى الأهلِ رفعَ[٣] .

ولدى وقوفِهِ على حديثِ رسولِ اللهِ e :((الذي يشربُ في آنيةِ الفضةِ إنّما يجرجرُ في بطنِهِ نارَ جهنّمَ))[٤] ، قال السيوطيُّ :" اتفقوا على كسرِ الجيمِ الثانيةِ من (يجرجر) ، واختلفوا في نصبِ نار ورفعِهِ ، والنصبُ أشهرُ على أنّهُ مفعولٌ ، والفاعلُ ضميرُ الشاربِ ومعنى يجرجرُ أي يلقيها في بطنِهِ بجرعٍ متتابعٍ يسمعُ لَهُ جرجرة وهي الصوتُ ؛ لتردّدهِ في حلقِهِ، وأمّا الرفعُ فعلى أنّهُ فاعلٌ ، ومعناهُ تصويتُ النارِ في بطنِهِ ، والجرجرةُ هي التصويتُ، وسمّيَ المشروبُ ناراً ؛ لأنّهُ يؤولُ إليها"[٥] ، فمَنْ رفعَ لفظَ (نار) حملَ (يجرجرُ) على : يصوّت ، ومن نصبَهُ حملَهُ على معنى : (يتجرّع) .

ولدى شرحِهِ حديثَ رسولِ اللهِ e المروي عن سعد بن أبي وقاص t ، قالَ : قالَ رسولُ اللهِ e : ((... يسبحُ مائةَ تسبيحةٍ ، فيكتبُ لَهُ ألفَ حسنةٍ ، أو يحطُّ عَنْهُ ألفَ خطيئة))[٦] ،قال : " فيكتب لَهُ ألف حسنة أو يحطُّ ،في غير مسلم ويحطّ بالواو"[٧] ، وينسب القرطبيُّ (ت ٦٥٦ هـ) التضمينَ الحرفيَّ إلى المذهبِ الكوفيِّ ، إذ قالَ : "كذا وقعَ هذا اللفظُ في بعضِ النسخ بألفٍ قبلَ الواوِ ، وفي بعضِها بإسقاطِ الألفِ ، وهو صحيحٌ روايةً ومعنى ؛ لأنَّ اللهَ قَدْ جمعَ ذلكَ كلَّهُ لقائلِ تلكَ الكلماتِ ... ولو صحّت روايةُ الألفِ لحُملت على المذهبِ الكوفيِّ في أن (أو) تكون بمعنى الواو"[٨] .

---

[١] إكمال المعلم بفوائد مسلم : ٥٩٠/٢ .
[٢] ينظر : أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: ٧٧ .
[٣] ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري : ٤١/٢ .
[٤] صحيح مسلم : ٣ / ١٦٣٤ ، حديث (٢٠٦٥) .
[٥] الديباج : ٥ / ١١٤ .
[٦] صحيح مسلم : ٤ / ٢٠٧٣ ، حديث (٢٦٩٨) .
[٧] الديباج : ٦ / ٥٥ .
[٨] المُفهم لما أشكلَ من تلخيص كتاب مُسْلم : ٢٤/٧ .

يتضحُ مما تقدّمَ أنَّ السيوطيَّ لم يلتزم مذهباً نحويّاً بعينِهِ ، بل بدا انتخابياً ، يُوجّهُ المسألةَ بحسبِ ما يراهُ مناسباً للمعنى ، وملائماً للسياق ، ومهما يكنْ من شأن التضمينِ فإنّ لَـهُ فائـدةً هي أنّهُ يدلُّ بلفظٍ واحدٍ على معنى كلمتينِ .

ثانياً : الحذف :

ومن سنن العربيّةِ وأساليبها الحذفُ والاختصارُ[١] ، "ويعني أي نقص في الجملةِ النواة التوليدية الاسميّة أو الفعليّة ؛ لغرضٍ في المعنى ، وتبقى الجملةُ تحملُ معنى يحسنُ السكوت عليهِ ، وتحمل اسمها الذي كانَ لها قبلَ أن يجري عليها التحويل"[٢] ، وتلجأ إليهِ العـربُ فـي مواضعَ كثيرةٍ ، يقولُ سيبويهِ : "وما حذفَ في الكلامِ لكثـرةِ اسـتعمالِهم كثيـرٌ"[٣] ؛ وذلـكَ لأغراض بلاغيّةٍ متعددةٍ ، وفوائد كثيرة[٤] ، "وهو بابٌ دقيقُ المسلكِ ، لطيفُ المأخذِ ، عجيـبُ الأمرِ ، شبيهٌ بالسحرِ ، فإنّكَ ترى بهِ تركَ الذكرِ أفصحَ من الذكرِ ، والصمتَ عن الإفادةِ أزيـدَ للإفادةِ ، وتجدك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبن ، وهذه جملة قـد تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر"[٥] ، ومن أنواع الحذف التي أشار إليها السيوطيّ :

١ - حذف الأسماء :

أ- حذف المبتدإ :

أجازَ النحويّونَ قاطبةً أن يُحذفَ المبتدأُ إذا عُلِمَ مكانُهُ ، وعَرفَ المخاطَبُ أنَّ فـي الكـلامِ دليلاً عليهِ ، قالَ سيبويهِ في ذلكَ : "هذا ما يكونُ المبتدأ فيهِ مضمراً ، ويكـونُ المبنـي عليـهِ مظهراً ، وذلكَ أنّكَ رأيتَ صورةَ شخصٍ فصارَ آيةً لكَ على معرفةِ الشخصِ ، فقلتَ : عبد الله وربّي ، كأنّكَ قلتَ : ذاكَ عبد الله أو هذا عبد الله ، أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصـوتِ فصارَ آيةً لكَ على معرفتِهِ ، فقلتَ : زيدٌ وربّي"[٦] .

ويُفهَمُ من كلامِ سيبويهِ أنَّ السمعَ والبصرَ علامتانِ دالتانِ علـى المحـذوفِ ، فبالبصـرِ تعرفُ الإشارة إلى الجثثِ ، وبالسمعِ تميِّزُ صوتاً من صوتٍ ، ومثلُ هذا الحذفِ في الحـديثِ

---

[١] الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها - أحمد بن فارس : ٢٠٥ .

[٢] في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) - خليل أحمد عمايرة : ١٣٤ .

[٣] الكتاب : ١٣٠/٢ .

[٤] البُرهان في علوم القرآن : ١١٩/٣-١٢٠ .

[٥] دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجانيّ : ١٦٢ .

[٦] الكتاب : ٢٧٩/١ ، وينظر : معاني القرآن – الفرّاء : ٢٩٦/١ ، ٢٤٣/٢ ، ومعاني القرآن- الأخفش : ١/ ٤٩ ، والمقتضب : ١٤٩/٤ ، والخصائص : ٣٦٤/٢ .

كثيرٌ، من ذلكَ ما جاءَ في حديثِ أبي قتادة t :((رَجلٌ أتى النبيَّ r فقالَ: كيفَ تصـومُ ؟))[١] قالَ السيوطيُّ : " كذا في معظمِ النسخِ ، ويُقرأ رجلٌ بالرفعِ على أنّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوف ،أي الشأن والأمر، قال: وقد أصلحَ في بعضِ النسخِ أنَّ رجلاً "[٢] ، جاءَ المبتدأُ نكـرةً محضـةً لا يصحُّ الابتداء بها كما هو معلومٌ من قواعدِ النحويّينَ[٣] ، فألجأهُ هذا إلى تقديرِ المبتـدإِ ضـمير الشأن.

ب - **حذف الخبر:**

وكما حُذِفَ المبتدأُ حُذِفَ الخبرُ في مواطنَ كثيرةٍ ، وذلكَ إذا عُلِمَ مكانُ الحذفِ ، وكثيراً مـا أشارَ إلى هذه المواطن النحاةُ في كتبهم[٤] ، ومن أمثلةِ ذلكَ قولُهُ تعالى : **{**وَاللَّائِي يَئِسْـنَ مِـنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْـنَ**}** (الطـلاق: ٤) فقولُـهُ: عدتهُنَّ مبتدأ خبرُهُ ثلاثةُ أشهرٍ، وقولُهُ (اللائي لم يحضنَ) مبتدأ حُـذِفَ خبـرُهُ ، والتقـدير : واللائي لم يحضنَ كذلكَ أي فعدتهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ[٥] ، وهذا الحذفُ قد مرَّ عليهِ السيوطيُّ ، ففي قولِهِ r : ((وَمَنِ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةً لِيَتَكَثَّرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلاَّ قِلَّةً وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ فَاجِرَةٍ...))[٦] ، ذهبَ إلى أنَّ هذا المبتدأ ليسَ لَهُ خبرٌ ، فقالَ : "ومن حلفَ على يمـين صـبر كاذبة كذا وقعَ في الأصولِ وفيهِ حذفٌ ، ونقلَ عن القاضي عياض أنّهُ لم يأتِ في الحديث هنـا الخبر عن هذا الحالفِ إلا أن يعطفَ على قولِهِ ومن ادعى إلى آخرِهِ أي وكذلكَ مَنْ حلفَ على يمين صبر فهو مثلُهُ"[٧] .

ج- **حذف الفاعل :**

يرى النحويّونَ أنَّ الفاعلَ عمدةٌ لا يجوزُ حذفُهُ، قالَ المبرِّدُ : " إنَّ الفعلَ لا يكونُ إلاّ بفاعلٍ"[٨]،

---

[١] صحيح مسلم : ٢ / ٨١٨ ، حديث (١١٦٢) ، والرواية بالرفع .
[٢] الديباج : ٣ / ٢٤٩ .
[٣] ينظر : شرح المفصّل : ٨٥/١ – ٨٦ ، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى - ابن هشام الأنصاريّ : ١١٧ - ١١٨ ، وشرح شذور الذهب – ابن هشام أيضاً : ١٦٨ – ١٧٠ .
[٤] ينظر : معاني القرآن – الفرّاء : ١/ ٢٨٢ ، والأصول في النحو - ابن السّراج : ٧٥/١ ، ومُغني اللبيب: ٦٢٩/٢ – ٦٣٠ .
[٥] ينظر : شرح ألفية ابن مالك - ابن عقيل : ١ / ٢٤٦ .
[٦] صحيح مسلم : ١٠٤/١ ، حديث (١١٠) . الصبر : الحَبْس ، ويمين الصبر: هى التى يلزمُ بها صاحبها ويحبسُ عليها.
[٧] الديباج : ١ / ١٢٥ ، وينظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار : ٢ / ٤٠١ .
[٨] المقتضب : ١/ ١٩ ، وينظر : الخصائص : ٣٧٠/٢ - ٣٧١ ، ومُغني اللبيب : ٦٠٨/٢ .

غيرَ أنَّ الكسائيَّ أجازَ أنْ يُحذفَ الفاعلُ ، وتبعَهُ في هذا كلٌّ من ابنِ السيد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ) ، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، أمّا الكسائيُّ فأجازَهُ من دونِ قيدٍ وشرطٍ[(١)] ، وأمّا ابنُ السيدِ فذكرَ أنَّ العرب حذفوا الفاعلَ من دونِ أنْ يقيموا شيئاً مقامَهُ ، وإنّما حذفوهُ اتكالاً على فهمِ السامعِ[(٢)] ، وهو مذهبُ الكسائيِّ وإنْ لم يصرّحْ بهِ ؛ لأنّهُ لا يحذفُ أحد شيئاً إلا بعدَ وجودِ الدليل ، في حينَ شرطَ ابنُ مالكٍ أنْ يكونَ الفاعلُ مقدّراً من اسمِ فاعلِ الفعلِ ، ومسبوقاً بنفيٍ أو نهيٍ[(٣)] ، وإذا ما حُذِفَ الفاعلُ قالَ الذين منعوا حذفَهُ : إنّهُ مضمرٌ وليسَ بمحذوفٍ ، كما نجدُ ذلكَ عندَ الزمخشريِّ (ت٥٣٨هـ) في قولِهِ تعالى: {فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (البقرة: ٢٥٩) ،فهو يرى أنَّ الفاعلَ هنا مضمرٌ لا محذوفٌ ، والتقديرُ : فلما تبيّنَ لَهُ ما أشكلَ عليه[(٤)] ، ولكنَّ هذا الرأي يردّهُ أنَّ هذا إضمارٌ قبلَ الذكرِ[(٥)] .

وجاءَ في صحيحِ مسلم حديثانِ صحيحانِ فيهما حذفٌ للفاعل وإضمارٌ لَهُ ، وقد أخذَ السيوطيُّ برأيِ الكسائيِّ ومَنْ وافقَهُ ، وذلكَ حينَ عرضَ لهذينِ الحديثينِ ، أمّا أحدُهما فهو: ((كانَ رسولُ الله r يُصلّي الظهرَ بالهاجرةِ ، والعصرَ والشمسُ نقيةٌ والمغربَ إذا وجبت))[(٦)] ، فقال مُعلّقاً :" إذا وجبت أي غابتِ الشمسُ والوجوبُ:السقوطُ ، وحذفَ ذكرَ الشمسِ للعلمِ بها كقولِهِ تعالى: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} (سورة ص:٣٢)"[(٧)] ، وأمّا الحديثُ الآخرُ فقولُ رسولِ اللهِ r :((كلُّ مصوّرٍ في النارِ يَجعلُ لَهُ بكلِّ صورةٍ صوّرَها نفساً فتعذّبُهُ في جهنّمَ))[(٨)] ، قالَ السيوطيُّ : "كلُّ مصوّرٍ في النارِ يَجعلُ لَهُ بفتحِ الياءِ ، والفاعلُ ضميرُ اللهِ تعالى للعلمِ بهِ "[(٩)] ، وإذا ما ثبتَ هذا الموضعُ ،أي حذفُ الفاعلِ معَ المواضعِ التي ذكرَها بعضُ المُحدثين[(١٠)] ، كانَ الأخذُ برأيِ مَنْ أجازَ الحذفَ أولى من غيرِهِ .

---

(١) ينظر : شرح المفصّل : ٧٧/١ .

(٢) ينظر : الاقتضاب : ٢٧٨/٢ .

(٣) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٨٨ .

(٤) ينظر : الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : ١/ ٣٠٨.

(٥) ينظر : الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون - السمين الحلبيّ : ١ /٦٢٨ .

(٦) صحيح مسلم : ٤٤٦/١ ، حديث (٦٤٦) .

(٧) الديباج : ٢ / ٢٨٩ ، وينظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج – محيي الدين النوويّ : ١٤٥/٥.

(٨) صحيح مسلم : ١٦٧١/٣ ، حديث (٢١١٠) ، وهو بفتح الياء في (يَجعل) .

(٩) الديباج : ٥ / ١٥٢ ، وينظر : البحث النحويّ واللغويّ عند الإمام النوويّ – سعد صالح أحمد : ٢٢٨ .

(١٠) ينظر : التأويل النحويّ في القرآن الكريم : ٢٣٢، وما بعدها .

د - حذف الحال:

أشارَ ابنُ جني إلى أنَّ حذفَ الحالِ لا يحسنُ ؛ لأنَّ الغرضَ من الحالِ إنّما هو توكيدُ الخبرِ ، وما كانَ الغرض مِنْهُ التوكيد فليسَ الحذفُ لائقاً بهِ كأنّهُ نقضٌ للغرضِ ، أما ما جاءَ من قولِــهِ تعالى:{فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ } (البقرة:١٨٥) ، فإنّما جازَ ؛ لأنَّ الدلالةَ دلّت عليهِ من إجماعٍ وسُنّةٍ ، وغير هذا لا يجوزُ[١] ، وإذا كانَ هذا هو رأي ابنِ جني في المنعِ فإنّ ابنَ هشامٍ قد أجازَ حذفَ الحالِ ، لكنّهُ شرطَ لهذا الجوازِ أن يكونَ الحالُ قولاً أغنى عَنْهُ المقــولُ كقولِــهِ تعالى:{وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّـمِيعُ الْعَلِـيمُ} (البقرة:١٢٧)[٢] ، ولكنَّ السيوطيَّ لم يأخذْ بهذا الرأي فقدّرَ حالاً محذوفةً من الكلامِ مــن دونِ أنْ يشيرَ إلى أنَّ هذا جائزٌ أو غيرُ جائزٍ ، قالَ ذلكَ وهو يشرحُ قولَ أنسٍ t : ((أخّرَ رســولُ الله r العشاءَ ذاتَ ليلةٍ إلى شطرِ الليلِ ، وكادَ يذهبُ شطرَ الليلِ ثُمَّ جاءَ فقالَ : إنَّ النــاسَ قــد صلّوا وناموا وإنّكم لم تزالوا في صلاةٍ ما انتظرتم الصلاةَ ، قالَ أنسٌ : كأنّي أنظرُ إلى وبيصِ خاتمِهِ من فضةٍ ورفعَ إصبعَهُ اليسرى بالخنصر))[٣] ، قالَ: "وبــيص بالموحــدةِ والمهملــةِ : البريقُ واللمعانُ ، خاتمه بكسر التاء وفتحها ، ورفعَ إصبعَهُ أي أنــس بالخنصــرِ أي مُشــيراً بها"[٤] ، يتضحُ من هذا الحديثِ معَ ما ساقَهُ ابنُ جني أنّهُ يجوزُ أنْ يُحذَفَ الحالُ إذا دلَّ عليــهِ دليلٌ وإنْ لم يكنِ الحالُ مقولاً أغنى عن القولِ .

هـــ- حذف المضافِ وإقامة المضاف إليهِ مقامَهُ :

يرى النحويّونَ أنّهُ يجوزُ حذفُ المضاف لقيامِ قرينة تدلّ عليهِ ، وإقامةُ المضاف إليــهِ مقامه فيعرب بإعرابهِ كقوله تعالى: {وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ} (البقــرة : ٩٣) ، أي حُبَّ العجل ، وكقولِهِ تعالى : { أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَــنَ بِاللَّــهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ} (التوبة : ١٩) ، السقايةُ : مصدرٌ كالسعايةِ والحمايةِ ، وهو على الحذفِ ، أي : أجعلتم صاحبَ سقايةِ الحاجِّ مثلَ مَنْ آمنَ بالله ، وجاهدَ في سبيله ؟ ويصحُّ أنْ يقدّرَ الحذفُ في (مَنْ آمنَ) أي : أجعلتم عملَ سقي الحاجِّ كعملِ مَنْ آمَنَ ؟، قالَ السمينُ الحلبيُّ (ت ٧٥٦هـــ) : "لا بُدَّ من حذفِ مضافٍ : إمّا من الأولِ ، وإمّا من الثاني ليتصادقَ المجعــولانِ ، والتقــديرُ : أجعلتم أهلَ سقايةِ الحاجِّ وعمارةَ المسجدِ الحرامِ كمَنْ آمَنَ ، أو أجعلتم السقايةَ والعمارةَ كإيمانِ

---

[١] ينظر : الخصائص : ٢ /٣٨٠ - ٣٨١ .
[٢] ينظر : مغني اللبيب : ٢ /٢٥٩ .
[٣] صحيح مسلم : ١ /٤٤٣ ، حديث (٦٤٠) .
[٤] الديباج : ٢ / ٢٨٤ ، وينظر : المنهاج : ٥ /١٤٠ .

مَنْ آمَنَ ، أو كعملِ مَنْ آمَنَ"[1] ، وقد يُحذف المضافُ ويبقى المضاف إليهِ على جرّهِ والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابل لَهُ كقوله تعالى: {تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ} (الأنفال: ٦٧) ، في قراءة من جرّ الآخرة ، والتقدير: والله يريد باقي الآخرة ، ومنهم من يقدّرهُ: واللهُ يريدُ عرضَ الآخرة[2] ، فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظِ بهِ ، والأول أولى[3]، ولدى تناولِ السيوطيِّ الحديث المروي عن أنسٍ t عن زيد بنِ ثابتٍ t قالَ : ((تسحّرنا معَ رسولِ الله e ، ثم قُمنا إلى الصلاةِ ، قلتُ : كم كانَ قدر ما بينهما ؟ قالَ: خمسينَ آية)) [4] ، بيّنَ أنَّ قولَهُ : (خمسينَ آية) كذا الرواية بالياءِ لا بالواو ، "وهو على حذفِ المضافِ ، وإبقاء المضاف إليهِ مخفوضاً ، وهو شاذٌّ ، لكن سوّغَهُ دلالةُ السؤالِ المتقدّم"[5] ؛ لأنّهُ لمّا قالَ : كم كانَ قدر ما بينهما ؟ فقالَ : خمسينَ ، كأنّهُ قالَ : قَدر خمسين ، فحذفَ : قدر، وبقي ما بعدَهُ مخفوضاً على حالِهِ مَعَهُ .

٢ - حذف التراكيب :

أ- حذف كانَ واسمها :

ذهبَ سيبويه والزمخشريّ وابنُ يعيش وابنُ هشام الأنصاريّ وغيرُهم من النحويينَ إلى جوازِ حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها ، وشرطهُ عندهم أن يتقدّمها (إنْ) أو (لو) الشرطيتانِ ، فالأولُ كقولهم: الناسُ مجزيونَ بأعمالِهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرّاً فشرٌّ ، والمرءُ مقتولٌ بما قتلَ إنْ خنجراً ، وتقدير هذا : إنْ كانَ خيراً فجزاؤهُ خيرٌ ، وإنْ كانَ شرّاً فجزاؤهُ شرٌّ ، وإنْ كانَ ما قتلَ بهِ خنجراً فما يقتلُ بهِ خنجرٌ ، والثاني كقولِ النبيِّ e : ((الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ))[6] ، والتقدير : ولو كانَ الملتمَسُ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ[7] .

وأشارَ السيوطيُّ إلى ذلكَ وهو يشرحُ الحديثَ : ((من اقتطعَ حقَّ امرئ مسلمٍ بيمينِهِ فقدْ أوجبَ اللهُ لَهُ النارَ وحرّمَ عليهِ الجنّةَ ، فقالَ رجلٌ : وإنْ كانَ شيئاً يسيراً يا رسولَ الله ، قالَ: وإنْ قضيباً مِنْ أراكٍ))[8] ،فأوضحَ أنَّ في (قضيب) روايتينِ ، روايةً بالرفعِ وروايةً

---

[1] الدرّ المصون : ٣ /٤٥٤ .
[2] ينظر : التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء العكبري : ٤١٣/٢ .
[3] ينظر : شرح ابن عقيل : ٧٦/٣-٧٨ .
[4] صحيح مسلم : ٢ / ٧٧١ ، حديث (١٠٩٧) .
[5] الديباج : ٣ / ١٩٧ ، وينظر : المُفهم : ١٥٦/٣ .
[6] صحيح البخاريّ- محمّد بن إسماعيل البخاريّ : ١٩٧٣/٥ ، حديث (٤٨٤٢) .
[7] ينظر : الكتاب : ١٣٠/٣ ، وشرح المفصّل : ٩٣/٢ - ٩٨ ، وشرح شذور الذهب : ١٧٥ – ١٧٦ .
[8] صحيح مسلم : ١٢٢/١ ، حديث (١٣٧) .

بالنصبِ ، يقول: "وإنْ قضيباً بالنصبِ على أنّهُ خبرُ كانَ المحذوفة أو مفعول اقتطع محـــذوفاً ، وفي أكثرِ الأصولِ بالرفعِ "[1] ، فــ (قضيباً) يحتملُ النصب على أنّهُ خبرُ كانَ المحذوفة هـــي واسمها ، ويحتملُ أنّهُ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره : وإن اقتطعَ قضيباً ،والراجحُ أنّهُ خبرُ كانَ؛ لأنَّ هذا موضعٌ قد كَثُرَ فيه الحذفُ ، ولأنَّ (كانَ) قد صُرِّحَ بها في الحديثِ نفسِهِ عندَ قولِـــهِ : وإنْ كانَ شيئاً يسيراً ، وتقديرُهُ: وإنْ كانَ المقتطعُ شيئاً يسيراً ، فكـــانَ الجـــوابُ : وإنْ كـــانَ المقتطعُ قضيباً من أراك ، وهناكَ موضعٌ آخرُ حُذفت فيهِ كانَ معَ اســمِها وردَ فـــي الشـــعرِ، وجاءَ في الحديثِ كذلكَ ، أمّا الذي جاءَ في الشعرِ فهو ما أنشدَهُ سيبويهِ :

أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفرٍ فَإنَّ قومي لَمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

على أنّ (أمّا) مركبة من (إنْ) و (ما) ضمت الأولى إلى الأخيرةِ ، ثـــم لزمـــت (مـــا) عوضاً من ذهابِ الفعلِ ، وأصلُ الكلامِ : لأن كنت ذا نفرٍ افتخرتَ[3] ،والمرادُ بالضبعِ-هنـــا: السنةُ المُجْدبةُ ، وقد جاءَ في الحديثِ ما يعضدُ هذا الاستعمال ويقوّيه ، ففي الحديثِ : ((كـــانَ عبدُ اللهِ بنُ عمر إذا سُئِلَ عن ذلكَ أمّا أنتَ طلقتَ امرأتكَ مرّةً أو مرتينِ ؛ فإنَّ رســـولَ اللهِ r أمرني بهذا ،وإنْ كنتَ طلقتها ثلاثاً فقد حرمت عليكَ حتى تنكحَ زوجاً غيرَكَ))[4] أي: أمّـــا إنْ كنتَ فحذفوا الفعل الذي يلي (إن) وجعلوا (ما) عوضاً عن الفعلِ ، وفتحوا (أن) وأدغموا النون في (ما) وجاءوا بأنتَ مكانَ العلامةِ في (كنت) ، أي : حُذِفَتْ (كان)، وعُوِّضَتْ (ما)، ولذا لـــم يُجْمَعْ بينهما، وانفصلَ الضميرُ، وصارتْ (ما) رافعةً له ، ناصبةً للخبـــر، بحـــقِّ العوضـــيّة ، ويدلُّ عليهِ بعدَهُ وهو قولُهُ : وإنْ كنتَ طلقتها ثلاثاً فقد حرمت عليكَ .

ب - حذف جواب (لو) :

بيّنَ ابنُ قتيبةَ الدينوريّ (ت٢٧٦هــ) أنَّ جوابَ (لو) يُحذَفُ اختصاراً ؛ لعلـــمِ المخاطـــبِ بهِ، كقولهم : لو رأيتَ فلاناً والسياط تأخذُ منه[5] ، وذكرَ أبو حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هــ) أنَّ حذفَ جواب (لو) "جائزٌ فصيحٌ" ، "وأنَّ حذفَهُ أبلغُ من ذكرِهِ وأهيب"[6] ، وهو حذفٌ يشيعُ فـــي التنزيلِ العزيزِ في مواضعَ كثيرةٍ،فقد ذكرَ السمينُ الحلبيُّ أنَّ حذفَهُ "شائعٌ مستفيضٌ" في القرآنِ

---

(١) الديباج : ١ / ١٥٠ .

(٢) البيت العباس بن مرداس في ديوانهِ : ١٢٨ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٤٨/١ ، والخصائص : ٣٨٢/٢-٣٨٣ ، وشرح المفصّل : ١٣٢/٨-١٣٣ .

(٤) صحيح مسلم : ٢ / ١٠٩٣ ، حديث (١٤٧١) .

(٥) ينظر : تأويل مُشكل القرآن : ٢١٤ .

(٦) البحر المحيط : ١٨٥/٤ ، وينظر : التأويل النحويّ في القرآن الكريم : ٦٣٥ .

الكريم[1] ، كقوله تعالى :{وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ} (الأنعام: ٢٧)، وقوله تعـالى:{وَلَـوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ} (الأنعام: ٩٣) ، وقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِـهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى} (الرعد: ٣١) ، وهذا الحذفُ أفخـمُ وأعظـمُ ؛ لأنَّ خاطرَ المخاطب على هذا التقديرِ يذهبُ إلى كلِّ ضربٍ من الوعيدِ ، قالَ ابنُ الجوزي (ت ٥٩٧هـ) عندَ تفسيره قوله تعالى: {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ} (البقرة: ١٦٥): "وجواب لو محذوف ؛ لأنّه أفخم لذهاب المتوعد إلـى كلِّ ضربٍ من الوعيد"[2] ، وعندَ تناولِ السيوطي الحديثَ المروي عن عبد الله بن الصامت t عن أبي ذر t : ((... فبينا أهل مكة في ليلةٍ قمراء إضحيان ؛ إذ ضربَ على أصمختهم ، فما يطوفُ بالبيتِ أحدٌ ، وامرأتانِ منهم تدعوانِ اسافاً ونائلةً ،قالَ : فأتتا عليَّ في طوافِهما، فقلت : أنكحا أحدهما الآخر ، قالَ : فما تناهتا عن قولِهما ، قال : فأتتا علـيَّ ، فقلـت : هُـنَّ مثـل الخشبةِ- غيرَ أنّي لا أكني – فانطلقتا تولولانِ ، وتقولانِ : لو كانَ هاهنا أحدٌ مـن أنفارنـا ! قالَ : فاستقبلهما رسولُ اللهِ e))[3] ، قالَ السيوطيُّ : "وجوابُ لو محذوفٌ أي لانتصرَ لنا"[4].

٣ - حذف الحروف العاملة :

أ- حذف حروف الجرّ :

من قواعدِ النحاةِ أنّهُ يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معَ (أنْ) الناصبةِ للفعلِ ،و(أنَّ) الناصـبةِ للاسمِ ، نحو: أنا راغبٌ في أنْ ألقاكَ ، ولو قلتَ أنا راغبٌ أنْ ألقاكَ لكانَ جائزاً ، وأنا حريصٌ في أنْ تحسنَ إليّ ، ولو قلتَ أنّكَ تحسنُ إليّ لكانَ جائزاً أيضاً[5] ، معَ هذا قد كثُرَ عن العـربِ كذلكَ حذف حرفِ الجرِّ معَ الاسمِ الصريحِ ، وشملَ هذا الحذفُ مختلفَ حروفِ الجـرِّ ، فلـم يقتصرْ على حرفٍ دونَ حرفٍ ، ولم يكنْ هذا الحذفُ مقصوراً على الشعرِ وحدَهُ حتى يقـالَ : إنّهُ ضرورةٌ شعريّةٌ ، بل جاءَ مِنْهُ جملة صالحة في القرآنِ الكريمِ وفي كـلامِ العربِ ، فمِـن القرآنِ الكريمِ قولـُهُ تعالى :{لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ} (الأعراف :١٦) ، والمعنى فيـهِ

---

[1] الدرّ المصون : ٤٢٩/١ .
[2] زاد المسير في علم التفسير : ١٧٠/١ .
[3] صحيح مسلم : ٤ / ١٩١٩ ، حديث (٢٤٧٣) .
[4] الديباج : ٥ / ٤٤١ .
[5] ينظر : معاني القرآن – الأخفش : ١٤٤/١ ، وشرح المفصّل : ٥١/٨ ، ومُغني اللبيب : ٦٤٠/٢.

على صراطِكَ ، أي أنَّ المحذوف هو (على)[1] ، وحذف حرف الجر (مِنْ) في قولِـهِ تعـالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا} (الأعراف: ١٥٥) ، ومثله من الشعرِ قول الشاعر :

مِنّا الذي اختيرَ الرجالَ سَماحةً   وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ[2]

وكذلكَ حذف (الباء)[3] ، وحذف (في) أيضاً[4] ، وغير هذهِ الحروفِ ممّا حـذفَ كثيـرٌ[5] ، غيرَ أنَّ هذا الحذفَ ليس بقياسي ، فلا يجوزُ أنْ يقالَ : ذهبتُ السوقَ ، والمرادُ إلى السـوقِ ، لأنَّ حرفَ الجرِّ عاملٌ ضعيفٌ[6] .

وممّا ذكرَهُ السيوطيُّ على أنّهُ حذفٌ لحرفِ الجرِّ ما جاءَ في حـديثِ أنـسٍ t : ((مـرَّ بجنازةٍ فأثنيَ عليها خيراً فقالَ نبيُّ اللهِ r : وجبت وجبت وجبت ، ومرَّ بجنازة فـأثنيَ عليهـا شرّاً فقالَ نبيُّ اللهِ r : وجبت وجبت وجبت))[7] ، يقولُ السيوطيُّ : " فـأثنيَ عليهـا خيـراً بالنصبِ على نزعِ الجارِّ ، وبالرفعِ نائب الفاعل ، وكذا فأثنيَ عليها شرّاً رويَ بـالوجهينِ "[8] ، فهو يذهبُ إلى أنَّ خيراً وشرّاً منصوبانِ على نزعِ الخافضِ ، أو أنَّ كلّاً منهما مرفوعٌ على أنّهُ نائبُ فاعل ، والراجحُ أنّهما صفتانِ لموصوفٍ محذوفٍ ، والأصلُ فأثنيَ عليها ثنـاءً خيـراً ، وأثنيَ عليها ثناءً شرّاً ، والجارُّ والمجرورُ أقيما مقامَ الفاعلِ لمّا حُذِفَ .

ب – حذف ضمير الشأن مع إنّ :

ضمير الشأن: ويطلق عليه ضمير الأمر وضمير القصة وضمير الحكاية إلى آخـر هـذه الأسماء التي أطلقها عليه النحاة ، وهذا الضميرُ يكونُ مذكراً ومؤنثـاً ، وهـو ضـمير غيـر شخصي، أي لا يدلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب، وإنّما يدلّ على معنى الشأن أو الأمر أو القصة ويقع في صدر الجملة، ويكون مبتدأ لها، وتكون الجملة مفسرة لَهُ وتقع خبراً عنـه[9] ، وجاءت (إنّ) مقرونةً بضميرِ الشأنِ في القرآنِ الكريمِ ، وأشعارِ العربِ ، فمن ذلـكَ قـولُ اللهِ تعالى : {إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ} (طه:٧٤) ، وقولُهُ :{فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ} (الحج:٤٦) ، ومن شعرِ العربِ قولُ الأخطل :

---

[1] ينظر : معاني القرآن – الفرّاء : ٣٧٥/١ ، ومعاني القرآن – الأخفش : ٢٩٥/٣ .
[2] ديوان الفرزدق : ٥١٦/٢ ، وينظر : معاني القرآن – الفرّاء : ٣٩٥/١ .
[3] ينظر : الكتاب : ٢١٩/٢ ، ومعاني القرآن – الأخفش : ٣١٢/٢ ، والمقتضب : ٣٣٠/٤.
[4] ينظر : الكتاب : ٢١٦/٢ ، ومعاني القرآن – الفرّاء : ٣٩٧/١ ، ومعاني القرآن – الأخفش : ٤٨٠/٢ .
[5] ينظر : الكتاب : ١٧/٢ ، ومعاني القرآن – الفرّاء : ٢٥٨/١ ، ٢٩٥ ، ومجالس ثعلب : ٥٨٨/١ .
[6] ينظر : الكتاب : ١٩٧/٢ ، وشرح المفصّل : ٨١/٥ .
[7] صحيح مسلم : ٦٥٥/٢ ، حديث (٩٤٩) .
[8] الديباج : ٣ /٣٣ ، وينظر : المنهاج : ١٩/٧ ، والبحث النحويّ واللغويّ عند الإمام النوويّ : ٢٦١ .
[9] ينظر : التطبيق النحوي – د. عبده الراجحي : ٤٩ .

إنَّ مَنْ يدخل الكنيسةَ يوماً   يلقَ فيها جآذراً وظباء[١]

والتقدير: إنَّ الشأنَ والقصةَ كذا وكذا .

وقَدْ عرّجَ السيوطيُّ على ضميرِ الشأنِ ، وذلكَ عندَ وقوفِهِ على قولِ الرسولِ r :((فإنَّ من يأجوج ومأجوج ألفاً ومنكم رجل))[٢] ، فأشارَ إلى أنَّ ضبطَهُ في الأصولِ والرواياتِ برفعِ (ألف) و (رجل) ، فقال : "فإنَّ من يأجوج ومأجوج ألف كذا في الأصولِ بالرفعِ على تقدير ضمير الشأن أي فإنّه"[٣] ، إنْ كانَ يعني أنَّ هذا جائزٌ في اللغةِ ففيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ ما ساقَهُ النحويّونَ من أدلّةٍ على حذفِ هذا الضميرِ لا يخلو من أمرينِ : أحدهما : أنَّ جزءاً من الشواهدِ دخلت فيها (إنَّ) على اسمِ الشرطِ (مَنْ) ، والشرطُ لَهُ الصدارةُ في الكلامِ ، وصلةُ هذا الشرطِ فعلٌ مضارعٌ ومفعولُهُ كما في بيتِ الأخطلِ ، ومثلُ هذا لا يجوزُ أن يُحذفَ مِنْهُ الضميرُ ؛ لئلا يُظنّ أنّ (إنّ) دخلت على ما لَهُ الصدارةُ ، الأمر الآخر: هو أنَّ صلةَ اسمِ الشرطِ فعلٌ ماضٍ وجارٌّ ومجرورٌ ، والجارُّ والمجرورُ يصلحُ أنْ يكونَ صلةً من دونِ فعلٍ ، فلذلكَ جازَ حذفُ ضميرِ الشأنِ ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ ليسَ كالمفعولِ بهِ في صحّةِ الاستغناءِ بهِ عن غيرِهِ ، فإذا قيلَ : مَنْ في الدارِ أخوكَ ، أو مَنْ في الدارِ فاضربْهُ جازَ ، أمّا إذا قيلَ: مَنْ زيداً أخوكَ ، أو مَنْ زيداً فاضربْهُ فلا يجوزُ[٤] .

٤ - حذف الحروف غير العاملة :

أ- حذف همزةِ الاستفهام :

ذهبَ قومٌ من النحاة إلى أنَّ حذف همزةِ الاستفهام ؛ لأمن اللبس من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل أم المتصلة، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها أم، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ} (الشعراء: ٢٢) ، وقَدْ أشارَ ابنُ هشامٍ إلى جوازِ حذفِ همزةِ الاستفهامِ سواء تقدّمت على (أم) أم لم تتقدمها[٥] ، وكانَ للسيوطيِّ وقفةٌ عندَ حذفِ الهمزةِ ، ففي الحديث عن أبي هريرة t قالَ :((جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ e ، فقالَ : هلكتُ يا رسولَ الله ! قال : وما أهلككَ ؟ ... قالَ : فهل تجدُ ماتطعمُ ستينَ مسكيناً ؟ قالَ : لا ، قالَ : ثمَّ جلس ، فأتي النبي e بعرقٍ فيهِ تمرٌ ، فقالَ : تصدّقْ بهذا ، قالَ : أفقر منا ؟ فما بينَ لابَتيها أهل بيتٍ أحوج إليهِ منّا ،

---

[١] ديوان الأخطل : ٣٧٦ .

[٢] صحيح مسلم : ٢٠١/١ ، حديث (٢٢٢) ، والرواية: (ألفاً) و (رجلٌ) .

[٣] الديباج : ١ / ٢٨٣ .

[٤] ينظر : شواهد التوضيح : ٢٠٥ – ٢٠٧ .

[٥] ينظر : مغني اللبيب : ١٢/١ .

فضحكَ النبيُّ e حتى بدَتْ أنيابُهُ ، ثُمَّ قالَ : اذهبْ فأطعمْهُ أهلَكَ))[١] ، ذكـرَ السيوطيُّ أنَّ قولَهُ: أفقر منّا ؟ بالنصبِ على إضمارِ أتجدُ أو أتعطي ، ويصحُّ رفعُهُ على تقديرِ : أأحد أفقر منّا ، هو محذوف همزة الاستفهام ، ويجوزُ تقديرُهُ : أعلى أفقر منّا ؟ ، والمجرورُ متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديرُهُ: أنتصدّقُ بهِ على أحدٍ أفقر منّا ؟[٢] .

ب - حذف النون في الفصل بينَ المتضايفين :

زعمَ كثيرٌ من النحويين أنّه لا يُفصلُ بينَ المتضايفينِ إلا في الشعر؛ لأنَّ المضاف إليهِ بمنزلة الجزء من المضاف ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم ، لا يفصل بينه وبينَ ما نزل منزلة الجزء منه ؛ وهذا رأي البصريين ، وهو رأي حسن؛ لأنَّ الفصلَ بينَ المتضايفين يُبعدُ المعنى عن الذهنِ ، ويحتاجُ إلى تفكير لفهمه ، ولا بُدَّ من قرينةٍ تدلّ على ذلك[٣] ، وقد جاء في حديث نبويّ شريف الفصل بينَ المتضايفين ، وهو قولهُ e : ((هل أنتم تاركو لي أمرائي))[٤] المروي عن عوف بنِ مالكٍ t ، وقد نبّهَ السيوطيُّ عليهِ فذكرَ أنَّ الروايةَ "في أكثرِ النسخ تاركو بحذفِ النونِ"[٥] ، وفي بعضها تاركونَ بالنونِ وهذا هو الأصلُ والأولُ صحيحٌ أيضاً وهي لغةٌ معروفةٌ وقد جاءت بها أحاديث كثيرةٌ ، ويُحتملُ لحذفِها وجهانِ : أحدهما : أنْ يكونَ استطال الكلمة كما استطيلت كلمة الاسم الموصول ، كما قالَ تعالى : {فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} (التوبة:٦٩) على أحدِ القولين، وكما قالَ الشاعرُ:

أبني كُليبٍ إنَّ عَمّيَّ اللذا ... قتلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا[٦]

والوجه الثاني : أن يكونَ (أمرائي) مضافاً ، وأقحمَ الجار والمجرور بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ ، ويكون هذا من نوع قراءة ابن عامر[٧]: {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ} (الأنعام: ١٣٧) بنصبِ (أولادهم) وخفضِ (شركائهم) ففصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ بالمفعول[٨] ، وأكثر ما يكونُ هذا النوع في الشعرِ ، وذكرَ العكبري

---

[١] صحيح مسلم : ٢ / ٧٨١ ، حديث (١١١١) . وقوله: (ما بينَ لابتيها) : اللابة : الحَرّة ، وهي أرضٌ ذات حجارة سود بينَ جبلينِ ، أرادَ جانبي المدينة .
[٢] ينظر : الديباج : ٣ / ٢١٢ .
[٣] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام الأنصاريّ : ٣/ ١٧٧.
[٤] صحيح مسلم : ٣ / ١٣٧٣ ، حديث (١٧٥٣) .
[٥] الديباج : ٤ / ٣٥٧ .
[٦] البيت للأخطل في ديوانِهِ : ٤٤ .
[٧] ينظر : السبعة في القراءات - أبو بكر أحمد بن مُجاهد : ٢٧٠ .
[٨] المُفهم : ٥٥٢/٣ .

(ت ٦١٦هـ) أنَّ الوجهَ تاركونَ ؛ لأنَّ الكلمةَ ليست مضافةً ، ثُمَّ قالَ : "والأشبهُ أنَّ حذفَها من غلطِ الرواةِ"[١] .

ثالثاً : الزيادة :

الزيادةُ : "دعوى وجودِ زياداتٍ في الصيغِ والتراكيبِ ، ودعوى الزيادةِ هذهِ هي الجانبُ المكملُ لدعوى الحذفِ ، فإنّها تبدأُ –بدورها- من الصورةِ الذهنيّةِ للنصِّ ، وليسَ من النصِّ نفسِهِ ... وعلى هذا تكونُ الزيادةُ مكملةً للحذفِ ، إذ في الحذفِ يزعمُ سقوط بعضِ المعمولاتِ في الغالبِ ، وفي الزيادةِ يدعى حذف بعضِ العواملِ حتى لا يضطر النحويّ إلى تقديرِ معمولاتِها"[٢] ، وذكرَ الزركشيُّ أنَّ الزيادةَ في قصدِ النحويّينَ من جهةِ الإعرابِ لا من جهةِ المعنى[٣] ، وهناكَ تحفّظٌ من القولِ بالزيادةِ ، وعلى ذلكَ كانوا يسمّونَها (التأكيد) أو (الصلة) أو (المقحم)[٤] ، ولا سيما حينَ يتعلّقُ الأمرُ بالقرآنِ الكريمِ ، يقولُ السيوطيُّ : "إنَّ قولَنا : زائدٌ ليسَ المراد أنّهُ دخلَ لغيرِ معنى البتةَ بل زِيدَ لضربٍ من التأكيدِ ، والتأكيدُ معنى صحيح"[٥] .

أ - زيادة الباءِ في الإيجابِ :

الباءُ ثلاثةُ أنواع : النوع الأول ما لا يحكمُ بزيادتِهِ ، والنوع الثاني ما يحكمُ عليهِ بالزيادةِ ، والنوع الثالث ما فيهِ خلافٌ ، والقسم الأول فيهِ تسعةُ أنواع : منها الباءُ التي تنوبُ منابَ واو الحالِ نحو : جاءَ زيدٌ بثيابِهِ ، والقسم الثاني الداخلة على الفاعلِ نحو : كفى باللهِ شهيداً ، وعلى المبتدإِ نحو : بحسبِكَ دِرهمٌ ، أمّا القسمُ الثالثُ فهو موضوعُ البحثِ هنا ، وهو كلُّ باءٍ داخلة على معمولٍ ، وعاملهُ يمكنُ أن يتعدّى عليهِ بنفسِهِ من غيرِ وساطةِ حرفٍ[٦] ، كقولِهِ تعالى : {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} (الإنسان: ٦)، ويبدو أنَّ البصريّينَ هم الذينَ لم يجيزوا هذه الزيادةَ[٧] ، وأمّا الكوفيّونَ فرأوا أنَّ زيادتَها جائزةٌ بلا تأويل[٨] ، وكذلكَ قالَ

---

[١] إعراب الحديث النبويّ : ٢٩١ .

[٢] أصول التفكير النحويّ : ٣٠٦-٣٠٧ .

[٣] ينظر : البُرهان في علوم القرآن :٨١/٣ .

[٤] م. ن : ٧٩/٣-٨٠ .

[٥] الأشباه والنظائر في النحو : ٢٠٤/١ .

[٦] ينظر : الاقتضاب : ٢٩٥/٢ ، ومُغني اللبيب : ١٠٦/١ .

[٧] ينظر : المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - ابن جني ٨٩/٢ ، وشرح المفصّل : ٢٣/٨ .

[٨] ينظر : معاني القرآن – الفرّاء : ٨/٢ ، والصاحبي : ٦٩ .

بزيادتِها أبو زيدٍ والأخفشُ من البصريّينَ[١] ، وقد زيدت الباءُ في شيءٍ من هذهِ المواضع ؛ لأنّهُ لا يظهرُ لها أثرٌ لفظيٌّ ، ولأنّها مسبوقةٌ بنفي[٢] .

وقَدْ أخذَ السيوطيُّ برأي القائلينَ بالزيادةِ ، فحكمَ على (باء) وردت في حديثٍ واحدٍ في صحيح مسلم بالزيادةِ ، ففي الحديثِ : ((مرَّ رسولُ اللهِ r على قبرينِ فقالَ : أما إنّهما ليُعذّبانِ ، وما يعذّبانِ في كبيرٍ، أمّا أحدُهما فكانَ يمشي بالنميمةِ ، وأمّا الآخرُ فكانَ لا يستترُ من بولِهِ ، قالَ : فدعا بعسيبٍ رطبٍ فشقّهُ باثنينِ))[٣] ، قالَ السيوطيُّ معقّباً على قولِهِ r : (فشقّهُ باثنينِ): "الباءُ زائدةٌ للتأكيدِ ، واثنينِ نصب على الحالِ "[٤] .

ب - زيادة الفاء :

تأتي الفاءُ على ثلاثةِ أضرب ، الضرب الأول أنْ تكونَ عاطفةً متبعةً ، والضرب الثاني أنْ تكونَ متبعةً لا غير ، والضرب الثالث أنْ تكونَ زائدةً دخولها كخروجها ، وهذا هو المعنيّ هنا[٥] ،ولم يقلْ بهذا النوعِ كلُّ النحويينَ بلْ قالَ بهِ جماعةٌ منهم كالأخفشِ والمازنيّ وقطرب[٦]، وجعلوا من ذلكَ قولَهُ تعالى: {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ} (طه:١٢٨) ، وقولَهُ تعالى : {أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ} (المؤمنون:٦٨) ، وقولَهم : أخوكَ فوجدَ ، وأخوكَ فجهدَ ، وهم يعنونَ أخوكَ وجدَ وجهدَ ، وقول الشاعر :

وقائلةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتَهم وأكرومةُ الحَيّينِ خِلْوٌ كما هِيا[٧]

هذا هو مذهبُ الأخفش[٨] ، وسيبويه لا يرى هذه الزيادةَ بلْ يجعلُ الأولَ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ، أي هذا أخوكَ فوجدَ وفجهدَ ، وفي البيتِ : وقائلة هؤلاءِ خولان[٩] ، وقد ذهبَ السيوطيُّ إلى زيادةِ الفاءِ في أثناءِ شرحِهِ الحديث : ((أمّا أهلُ النارِ الّذينَ هُم أهلها فإنّهم لا يموتونَ فيها ولا يَحْيَوْنَ))[١٠] ، فقالَ : " أمّا أهلُ النارِ في أكثرِ النسخِ أهل النار بحذفِ أمّا ،

---

[١] ينظر: النوادر في اللغة- أبو زيد الأنصاريّ : ٣٣ ، ومعاني القرآن – الأخفش : ١٦١/١ – ١٦٢ .

[٢] ينظر: معاني القرآن– الفرّاء : ٨/٢ ، ٢٢٢ ، ٢٩٩ ، ٥٦/٣ – ٥٧ .

[٣] صحيح مسلم : ٢٤١/١ ، حديث (٢٩٢) .

[٤] الديباج : ٢ / ٦٥ .

[٥] ينظر : شرح المفصّل : ٩٥/٨ ، ومغني اللبيب : ١٦١/١ .

[٦] ينظر : شرح المفصّل : ٩٥/٨ .

[٧] البيت في : الكتاب : ٧٠/١ ، ومعاني القرآن- الأخفش: ٧٦/١ ، ٨١ ، وشرح المفصّل: ٩٥/٨ ، ولا يعرف قائلهُ . وخولان : اسم قبيلة من مذحج باليمن .

[٨] ينظر : معاني القرآن – الأخفش : ٣٤/١ ، ١٢٤ – ١٢٥،١٤١ ، ٢٢٢ ، والصاحبي : ٧٢ .

[٩] ينظر : الكتاب : ٦٩/١ - ٧٠ .

[١٠] صحيح مسلم : ١٧٢/١ ، حديث (١٨٥) ، والرواية فيه : أمّا .

فالفاءُ في (فإنّهم) زائدةٌ"[1] ، فالحديثُ فيهِ روايتانِ : روايةٌ تثبتُ أمّا وروايةٌ تحذفُها ، والكلامُ هنا على الروايةِ التي تحذفُها ؛ لأنَّ (الفاءَ) في (فإنّهم) ثابتةٌ في كلتا الروايتينِ ، ولعلَّ ما دعا إلى زيادةِ الفاءِ هنا الاسم الموصول (الذي) فإنّهُ شبيهٌ باسمِ الشرطِ (مَنْ) كما قالَ تعالى : {قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ} (الجمعة : ٨) ، فدخلتِ (الفاءُ) لمّا جاءَ الاسمُ الموصولُ .

وقَدْ أجازَ جماعةٌ من النحويّينَ دخولَ الفاءِ على خبرِ المبتدإِ إذا كانَ أمراً أو نهياً نحو : زيداً فاضربْهُ ، وزيداً فلا تضربْهُ[2] ، وهذا الحديثُ مخالفٌ لأصلِهم ، فإنّهُ لا أمر ولا نهي بلْ هو خبرٌ محضٌ .

ج - زيادة (ما) :

وردتْ (ما) زائدةً في كلامِ العربِ في مواضعَ كثيرةٍ أشارَ إليها النحويّونَ في كتبِهم ، ومن الأمثلةِ التي ذكروها قولُهُ تعالى : {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ} (النساء:١٥٥) ،وقولُهُ تعالى: {عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} (المؤمنون :٤٠) ، وغيرها من الآياتِ[3] ، و(ما) الزائدةُ نوعانِ: كافّةٌ وغيرُ كافّةٍ[4] ، ومن هذه التي وردت زائدةً في الحديثِ ما جاءَ في قولِهِ r لصحابته رضوان الله عليهم أجمعين : ((مالَكُم ولمجالسِ الصعداتِ ، اجتنبوا مجالسَ الصعداتِ ، فقالوا: إنّما قعدنا لغيرِ ما بأس))[5] ، فقالَ السيوطيُّ معقِّباً على هذا الحديثِ : "لغيرِ ما بأس : ما زائدة"[6] ، وما هذهِ زائدةٌ غير كافّةٍ وغير عوضٍ[7] .

د - زيادة (لا) :

أمّا القولُ بزيادةِ (لا) فهو ما أشارَ إليهِ السيوطيُّ في شرحِهِ الحديثَ المروي عن عائشة t : ((... قالتِ الثانيةُ : زوجي لا أبثُّ خبرَهُ ، إنّي أخافُ أن لا أذرَهُ ، إنْ اذكرْهُ أذكرْ عجرَهُ وبجرَهُ))[8] ، ذكرَ أنَّ (لا) التي في قولِها أنْ (لا أذرَهُ) زائدة أي إنّي أخافُ أنْ يطلقني فأذرَهُ ، كما زيدت في قولِهِ تعالى : {قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ} (الأعراف : ١٢) ، ويحتملُ أنَّ الهاءَ عائدةٌ على خبرِهِ ، فالمعنى أنَّ خبرَهُ طويلٌ إنْ شرعتُ في تفصيلِهِ لا أقدر على إتمامهِ لكثرتِهِ[9] ، ووقعَ في روايةِ الزبيرِ : "زوجي مَنْ لا أذكرهُ ولا أبثّ خبرَهُ" ، فهي إنْ

[1] الديباج : ١ / ٣٤٢ .
[2] ينظر : الجنى الداني : ١٢٧ ، ومُغني اللبيب : ١٦٥/١ .
[3] ينظر : الكتاب : ٣٠٥/٢ ، ومعاني القرآن – الفرّاء : ٥٣/٢ ، والمقتضب : ٤٨/١ .
[4] ينظر : مُغني اللبيب : ٣٠٦/١ .
[5] صحيح مسلم : ١٧٠٤/٤ ، حديث (٢١٦١) .
[6] الديباج : ٥ / ١٨٧ ، وينظر : البحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : ٢١٩ .
[7] ينظر: مُغني اللبيب : ٣١٢/١ - ٣١٣ .
[8] صحيح مسلم : ٤ / ١٨٩٦ ، حديث (٢٤٤٨) .
[9] الديباج : ٥ / ٤١٦ ، وينظر : المنهاج : ٦٣/٨ .

فارقتهُ لا تقدرُ على تركِهِ لعلاقتِها بهِ وأولادها مِنْهُ ، فاكتفت بالإشارةِ إلى أنَّ لَهُ معايبَ ؛ وفاء بما التزمتهُ من الصدق ، وسكتت عن تفسيرِها[1] .

هـــ - زيادة النون :

ونبّهَ السيوطيُّ على الزيادةِ الحاصلةِ في اللفظةِ ، كما وجدنا ذلــكَ لــدى شــرحِهِ الحــديثَ المروي عن عبد الرحمن بن أبي بكر : ((... قالَ : وإنَّ أبا بكرٍ تعشّى عندَ النبيِّ e ، ثمَّ لبثَ حتى صُلِّيتِ العشاءُ ، ثمَّ رجعَ فلبثَ حتى نعسَ رسولُ اللهِ e فجاءَ بعدما مضى من الليلِ مــا شاءَ اللهُ ، قالت لَهُ امرأتُهُ : ما حَبسَكَ عن أضيافِكَ ،أو قالت : ضيفِكَ ؟ قالَ : أو ما عشيتهم ؟ قالت : أبوا حتى تجيءَ فقد عرضوا عليهم ، فغلبوهم ، قال : فذهبت أنا فاختبــأت ، وقــال : يا غنثرُ ! فجدعَ وسبَّ ...))[2] ، إذ بيّنَ أنّ قولَهُ (يا غنثر) هو بضم الغينِ المعجمةِ ، وفــتحِ الثاء المثلثةِ وضمها ، وهو : الجاهلُ ، مأخوذٌ من الغثارةِ ، وهي الجهلُ ، وقيلَ : من الغثــرِ ، وهو : اللومُ ، وعلى هذينِ المعنيينِ فالنونُ زائدةٌ ، ونقلَ رأي مَنْ قالَ : إنَّ الغنثرَ ذبابٌ أزرقُ شبهَهُ بهِ ؛ تحقيراً له[3] ، والحاصلُ أنّها كلمةُ ذمٍّ وتنقيصٍ ، وقد نبّهَ على زيادةِ النونِ في لفظةِ (غنثر) القاضي عياض[4] ، والنوويّ[5] ، وابنُ علان[6] ، ذاكرينَ معاني متعدّدة لهذهِ اللفظة.

---

[1] ينظر : عُمدة القاري شرح صحيح البخاري - بدر الدين العيني: ٢٤٠/٢٠ ، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري - شهاب الدين القسطلانيّ : ٤٦٦/١١ .

[2] صحيح مسلم : ٣ / ١٦٢٧ ، حديث (٢٠٥٧) .

[3] الديباج : ٥ / ١٠٦ ، وينظر : المُفهم : ٣٣٧/٥ .

[4] ينظر: إكمال المعلم : ٦ / ٥٥٠ .

[5] ينظر: المنهاج : ١٩/١٤ .

[6] ينظر: الفتوحات الربانيّة على الأذكار النوويّة : ١١٨/٦ ، والدرس اللغويّ في كتاب المُفهم لما أشكلَ من تلخيص مسلم لأحمد بن عمر القرطبيّ (٦٥٦ هــ) – عبير طارق ظاهر : ٢٣٠ .

المبحث الثاني
التوجيه النحويّ

وقد عُنيَ السيوطيُّ عنايةً واضحةً بالتوجيهِ الإعرابيِّ لطائفةٍ من الألفاظِ ، وذلكَ من خلال شرحهِ الأحاديث الشريفة ، مستعيناً بالإعرابِ في تفسيرِ الأحاديثِ وتحديدِ معانيها ، ويعمدُ أحياناً إلى بيان أكثر من توجيهٍ إعرابي للنصِّ الحديثيِّ ، وسأتناول في هذا المبحث ما يأتي:

أولاً : المرفوعات :

أ- المبتدأ والخبر :

عرّفَ ابنُ هشامِ المبتدأ بقولِهِ : "هو الاسمُ المجرّدُ عن العواملِ اللفظيّةِ للإسنادِ ، فالاسمُ : جنسٌ يشملُ الصريحَ كزيدٍ في نحوِ: زيدٌ قائمٌ ، والمؤولَ في نحو: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} (البقرة:١٨٤) ، فإنّهُ مبتدأٌ مخبرٌ عنْهُ بخير ، وخرجَ بالمجرّدِ نحو زيد في كانَ زيدٌ عالماً ؛ فإنّهُ لم يتجرّدْ عن العواملِ اللفظيّةِ ، ونحو قولكَ في العددِ : واحد ، اثنانِ ، ثلاثة ، فإنّها وإنْ تجرّدت لكنْ لا إسنادَ فيها ، ودخلَ تحتَ قولنا : (للإسناد) ما إذا كانَ المبتدأُ مسنداً إليهِ ما بعدَهُ ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، وما إذا كانَ المبتدأُ مسنداً إلى ما بعدَهُ ، نحو : أقائمٌ الزيدان"[(١)] ، وعرّفَ الخبرَ قائلاً: "هو المسندُ الذي تتمُّ بهِ معَ المبتدإِ فائدة ، فخرجَ بقولي (المسند) الفاعلُ في نحو أقائمٌ الزيدانِ ، فإنّهُ وإنْ تمّت بهِ معَ المبتدإِ الفائدة ، لكنّهُ مسندٌ إليهِ لا مسندٌ ، وبقولي (معَ المبتدإِ) نحو (قامَ) في قولِكَ : قامَ زيدٌ ، وحُكم المبتدإِ والخبر الرفعُ"[(٢)] .

وكانت للسيوطيِّ وقفاتٌ نحويّةٌ في إعرابِ الكلماتِ التي تدخلُ ضمنَ المبتدإِ والخبر ، من ذلكَ ما جاءَ في وقوفِهِ على الحديثِ المروي عن عامر بن سعد عن أبيهِ قالَ : ((عادني رسولُ اللهِ e في حجّة الوداعِ من وجعٍ أشفيتُ منْهُ على الموتِ ، فقلتُ : يا رسولَ الله ! بلغني ما ترى من الوجعِ ؛ وأنا ذو مالٍ ، ولا يرثني إلا بنتٌ لي واحدةٌ ، أفأتصدقُ بثلثي مالي؟ قال : (لا) ، قالَ : قلتُ : أفأتصدقُ بشطرهِ ؟ قالَ : لا الثلث ، والثلثُ كثيرٌ))[(٣)] ، وقفَ السيوطيُّ على قولهِ e : ((الثلث ، والثلثُ كثيرٌ)) ، فقالَ " يجوزُ نصبُ الثلث الأول على الإغراءِ أو بتقديرِ اعطِ ، ورفعُهُ على تقدير يكفيك فهو فاعلٌ أو على أنّهُ مبتدأ حُذفَ خبرُهُ أو

(١) شرح قطر الندى : ١١٦ .
(٢) م . ن : ١١٧ .
(٣) صحيح مسلم : ٣ / ١٢٥٠ ، حديث (١٦٢٨) .

خبرٌ حُذفَ مبتدأهُ"[١] ، فبيّنَ أنَّ (الثلث) الأول رويَ بالنصبِ على أنْ يكونَ مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ تقديرُهُ :اعطِ الثلثَ ، وما أشبه ، وقيلَ : على الإغراءِ ، وبالرفعِ على الابتداءِ وإضمارِ الخبرِ ، أي : الثلثُ كافيكَ ، أو خبرُ مبتدإٍ محذوف ، وقيلَ : يجوزُ على أنْ يكونَ فاعلاً لفعلٍ مضمرٍ تقديرُهُ : (يكفي) ونحوه ، وهذا القولُ فيهِ ضعفٌ ؛ لأنّهُ لا يجوزُ حذفُ الفعلِ وإبقاءُ فاعلِهِ إلا إذا دلَّ عليهِ دليلٌ ، كما إذا قيلَ لكَ : مَنْ قرأ ؟ فتقول : زيدٌ ، التقديرُ: قرأَ زيدٌ ، وقَدْ يُحذَفُ الفعلُ وجوباً ، كقولهِ تعالى : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} (التوبة:٦) على خلافٍ بينَ الكوفيّينَ والبصريّينَ، فالبصريّونَ يرفعونَهُ بالفعلِ ، والكوفيّونَ بالابتداءِ ، وكذلكَ كلّ اسمٍ مرفوعٍ وقعَ بعدَ (إنْ) ، أو (إذا) فإنّهُ مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ولم يتفق الكوفيّونَ والبصريّونَ على هذا ، إذ ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنّهُ إذا تقدّمَ الاسم المرفوع بعدَ (إنْ) الشرطيّة نحو قولِكَ: "إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ" فإنّهُ يرتفعُ بما عادَ إليهِ من الفعلِ من غيرِ تقديرِ فعلٍ ، وذهبَ البصريّونَ إلى أنّهُ يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ ، والتقديرُ فيهِ : إنْ أتاني زيدٌ ، والفعل المظهرُ تفسيرٌ لذلكَ الفعلِ المقدّرِ وحُكِيَ عن أبي الحسنِ الأخفش أنّهُ يرتفعُ بالابتداءِ[٢] .

وحينما تناولَ السيوطيُّ الحديثَ المروي عن ابنِ عبّاسٍ t قالَ : ((كانَ رسولُ اللهِ e أجود الناسِ بالخيرِ ، وكانَ أجود ما يكونُ في شهرِ رمضان))[٣] قالَ : "رويَ برفعِ أجود ونصبِهِ ، والرفعُ أصحُّ وأشهر"[٤] ، بالنصبِ على أنّهُ خبرُ كانَ ، وفيهِ بُعْدٌ ، لأنّهُ يلزمُ مِنْهُ أنْ يكونَ خبرُها هو اسمها ، وذلكَ لا يصحُّ إلا بتأويلٍ بعيدٍ ، والرفعُ أولى ؛ لأنّهُ يكونُ مبتدأ مضافاً إلى المصدرِ ، وخبرهُ : في رمضان ، وتقديرُهُ : أجودُ أكوانِهِ في رمضان ، ويعني بالأكوانِ : الأحوال .

وذهبَ العيني إلى أنَّ (أجود) مضافٌ إلى ما بعدَهُ مرفوعٌ بالابتداءِ أيضاً ، وكلمة : (ما) مصدرية أي : أجود كون النبي[٥] ، وذكرَ ابنُ الحاجبِ (ت ٦٤٦هـ) أنَّ الرفعَ في (أجود) الثاني هو الوجهُ ؛ لأنّكَ إنْ جعلتَ في (كانَ) ضميراً يعودُ على رسول اللهِ e لم يكنْ (أجود) بمجرده خبراً لأنّهُ مضافٌ إلى ما يكونُ فهو كونٌ ، ولا يستقيمُ الخبرُ بالكونِ عما ليسَ بكونٍ ، فيجبُ أنْ يكونَ إما مبتدأ خبرُهُ قولُهُ في رمضان ، وإما بدلاً من الضميرِ في (كانَ) فيكونُ من بدلِ الاشتمالِ كما تقولُ : كانَ زيدٌ علمُهُ حسناً ، وإنْ جعلتَهُ ضميرَ الشأنِ تعين رفعُ (أجود) على الابتداءِ والخبرِ ، وإنْ لم تجعلْ في (كانَ) ضميراً تعينَ الرفعُ على أنّهُ اسمُها والخبرُ

---

[١] الديباج : ٤ / ٢٢٤ .
[٢] ينظر: الإنصاف في مسائلِ الخلافِ بينَ البصريّينَ والكوفيّينَ - أبو البركات بن الأنباريّ : ١٥٦/٢ .
[٣] صحيح مسلم : ٤/ ١٨٠٣ ، حديث (٢٣٠٨) . رويت لفظة (أجود) بالرفع والنصب .
[٤] الديباج : ٥ / ٣١٩ .
[٥] عمدة القاري : ٣٩٢/١٠ .

محذوفٌ قامتِ الحالُ مقامَهُ ، وإنْ شئتَ جعلتَ (في رمضان) هو الخبر[١]، ورجّحَ النوويُّ الرفعَ من غيرِ أنْ يشيرَ إلى الأوجهِ الإعرابيّةِ[٢] ، وذكرَ السيوطيُّ أنّهُ بالرفعِ أصحُّ وأشهرُ ، إمّا على أنّهُ اسمُ (كانَ) وخبرُها محذوفٌ ، وهو نحو : أخطب ما يكونُ الأميرُ في يومِ الجمعةِ، أو هو مبتدأ مضافٌ إلى المصدرِ ، وهو (ما يكونُ) و(ما) مصدريّةٌ ، وخبرُهُ (في رمضان) تقديرُهُ : أجود أكوانِهِ في رمضان ، والجملةُ بكمالها خبرُ (كانَ) ، واسمُها ضميرٌ عائدٌ على رسولِ الله e ، ورويَ بالنصبِ على أنّهُ خبرُ (كانَ) ، وتعقبَ بأنّهُ يلزمُ مِنْهُ أنْ يكونَ خبرُها اسمَها ، وأجيبَ بجعلِ اسمِ (كانَ) ضمير النبيّ e ، وأجود : خبرها ، ولا يضافُ إلى (ما) بل تجعل (ما) مصدرية نائبة عن ظرفِ الزمانِ ، والتقديرُ : وكانَ رسولُ اللهِ e مدّةَ كونِهِ في رمضان أجود مِنْهُ في غيرِهِ[٣] .

ب - ما يلزمُ الألفَ :

وهي لغةُ أربعِ قبائل من العربِ ، وقَدْ كثرت ومنها قولُهُ تعالى : {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} (طه:٦٣)، وكانَ أبو زيد الأنصاريُّ (ت ٢١٥هـ) قد نسبَ هذه اللغةَ إلى بني الحارثِ بنِ كعبٍ ، وأنشدَ لهُم :

أيَّ قلوُصِ راكبٍ تراها ... طاروا عليهن فشل علاها

واشدد بمثنَيْ حَقَبٍ حَقْواها ... ناجيةً وناجياً أباها

وهذه اللغةُ – كما ذكرَ أبو زيدٍ – تلتزمُ قلبَ الياءِ الساكنةِ ألفاً إذا انفتحَ ما قبلَها فيقولونَ : أخذتُ الدرهمانِ واشتريتُ ثوبانِ والسلامُ علاكم[٤] ، وليسَ الأمرُ كما يقولُ أبو زيدٍ ؛ لأنّهُ قد وردَ في الشعرِ الذي ساقَهُ (عليهن) بالياءِ وهي مستوفيةٌ للشروطِ التي قالها أبو زيدٍ ، والرواية عندَ ابنِ يعيش وغيرِهِ بالألفِ[٥] ، وكانَ ابنُ مالكٍ قَدْ عرضَ لعدّةِ أحاديث ثبتت روايتُها بالألفِ فرأى أنَّ مقتضى الظاهرِ أنْ تكونَ هذهِ الأحاديثُ بالياءِ ، لكنّها جاءَتْ على لغةِ بني الحارث ابن كعب الذينَ يلزمونَ المثنى وما جرى مجراهُ الألفَ في كلِّ الأحوالِ ؛ لأنّهُ بمنزلةِ المقصورِ عندَهم[٦] ، إذ إنّ من هذهِ القبائلِ الأربعِ قبيلة بني الحارث بن كعب ، ومن القبائلِ الأُخَر قبيلة بني ضبة ذكرَها أبو زيدٍ ، ونقلَ عنهم قولَهُم :

أعرفُ منها الجيدَ والعينانا ... ومنخرانِ أشبها ظبيانا[٧]

---

[١] ينظر: الأمالي النحويّة : ٢٤٣ .
[٢] ينظر: المنهاج : ٤٠٨/٧ .
[٣] ينظر: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ : ٤٢٠/١-٤٢١ .
[٤] ينظر: النوادر في اللغة : ٥٨ .
[٥] ينظر: شرح المفصّل : ١٢٩/٣ ، وشواهد التوضيح : ١٥٨ .
[٦] ينظر: شواهد التوضيح : ١٥٨ ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : ٢٠٣ .
[٧] ينظر: النوادر في اللغة : ٥٨ .

وقبائل كنانة ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبطون ربيعة ، وبكر بن وائل ، وخثعم ، وهمدان، وعذرة يلزمونَ المثنى وما جرى مجراهُ الألفَ في كلِّ الأحوالِ أيضاً[(١)] .

وأوردَ السيوطيُّ حديثينِ ذكر أنّهما جاءا في معظمِ الأصولِ المعتمدِ عليها بالألفِ ، علماً أنَّ محلهما الإعرابيّ يقتضي بأنْ يكونا بالياءِ ، أمّا الحديثُ الأولُ فهو ما رواهُ عبدُ الله بنُ عمر رضي الله عنهما ، وهو: ((بعثَ النبيُّ r سريةً وأنا فيهم قِبَلَ نَجْد فَغَنِموا إبلاً كثيرةً ، فكانت سهمانهم اثنا عشرَ بعيراً))[(٢)] ، قالَ السيوطيُّ : "فكانت سهمانهم اثنا عشرَ كذا في أكثرِ الأصولِ على لغةِ إن هذانِ وفي بعضها اثني عشر"[(٣)] ، وأمّا الحديثُ الآخرُ فهو ما رواهُ سَلَمةُ ابنُ الأكوعِ وهو يكلّمُ رسولَ الله r : ((زعموا أنَّ عامراً حَبِطَ عملُهُ ، فقالَ كَذبَ إنَّ لَهُ لأجرانِ))[(٤)] ،قالَ السيوطيُّ معلِّقاً: " إنَّ لَهُ لأجرينِ في نسخةٍ لأجرانِ على لغةِ إن هذانِ "[(٥)] ، فما كانَ من السيوطيِّ حينَ مرَّ على هذينِ الحديثينِ إلاّ أنْ أكّدَ مجيءَ الروايةِ بالألفِ في أكثرِ النُّسخِ ، وما كانَ بالألفِ أصحُّ على لغةِ مَنْ يجعلُ المثنى بالألفِ سواء أكانَ مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً .

ج - لغة أكلوني البراغيث :

الشائعُ في الكلامِ والمشهور منهُ أنْ يكونَ الفعلُ خالياً من علامةٍ تدلُّ على الفاعلِ المجموعِ أو المثنى استغناء عنهما بما في الفاعلِ من علامةٍ تدلُّ على الجمعِ أو التثنية[(٦)] ، أمّا ما وردَ من ذلكَ أي من إظهارِ علامةِ الفاعلِ وهو مجموعٌ أو مثنى فمؤولٌ ، وممّا وردَ من ذلكَ قولُهُ تعالى : : **{** ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ **}** (المائدة:٧١) ، وقولهُ تعالى: **{**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**}** (الأنبياء:٣) ، ومن قولِ العربِ ما قالَهُ الشاعرُ:

تولّى قتالَ المارقينَ بنفسِهِ وقَدْ أسلماهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[(٧)]

وقول الآخر:

يلومونني في اشتراءِ النخيلِ أهلي فكلُّهمُ يَعْذِلُ[(٨)]

---

(١) ينظر: شرح المفصّل : ١٢٨/٣ .

(٢) صحيح مسلم : ١٣٦٨/٣ ، حديث (١٧٤٩) .

(٣) الديباج : ٤ / ٣٥٢ .

(٤) صحيح مسلم : ١٤٢٩/٣ ، حديث (١٨٠٢) .

(٥) الديباج : ٤ / ٤١٦ .

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل : 80/2 .

(٧) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : ١٩٦ .

(٨) البيت في مُغني اللبيب : ٤٧٨/١ .

وعلى هذهِ اللغةِ حملَ الأخفشُ ومَــنْ وافقــهُ قولَهُ تعالى : {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّــذِينَ ظَلَمُــوا} (الأنبياء:٣)[١] ، وذهبَ سيبويه وأكثرُ النحويّين إلى أنّهُ لا يجوزُ إظهارُ الضــميرِ مــعَ تقــدّمِ الفعلِ، ويتأولونَ هذا كلَّهُ ، ويجعلونَ الاسمَ بعدَهُ بدلاً من الضميرِ ، ولا يرفعونَهُ بالفعلِ ، كأنّــهُ لما قيلَ: وأسرّوا النجوى ، قيلَ : مَنْ هم ؟ قيل : الّذينَ ظلموا ، وكذا يتعاقبونَ ونظائره[٢].

ولقد عرضَ السيوطيُّ لهذه اللغةِ في حديثينِ ، وبيّنَ موقفَهُ من هذهِ اللغــةِ ، أمّــا الحــديثُ الأولُ فهو قول عمرانُ بنُ حُصين t : قالَ رسولُ الله r : ((الحياءُ خيرٌ كلُّهُ أو الحياءُ كلُّــهُ خَيرٌ ، فقالَ بُشَير بن كعب : إنّا لنجدُ في بعضِ الكتبِ أو الحكمة أنَّ مِنهُ ســكينةً ووقــاراً للهِ ، ومِنْهُ ضعف ، فغضبَ عمرانُ حَتّى احمرّتا عيناهُ))[٣] ، فعلّقَ السيوطيُّ قائلاً: "حتى احمرتــا عيناهُ كذا في الأصولِ ، وهو جارٍ على لغةِ أكلوني البراغيث "[٤] ، ومثلُــهُ يتعــاقبونَ فــيكم ملائكةٌ ، وأشباهُهُ كثيرةٌ معروفةٌ ، فقد جاءَ في الحديثِ المشهورِ: ((يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ))[٥] ، وهذا الحديثُ دليلٌ وحجّةٌ لمَنْ قالَ من النحويّينَ بجوازِ إظهــارِ ضــميرِ الجمعِ والتثنيةِ في الفعلِ ، يقولُ السيوطيُّ : "يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ ، وملائكــةٌ بالنهــارِ خرجَ على لغةِ أكلوني البراغيث "[٦].

وفي الحديثِ الآخر :((إنَّ النبيَّ r قامَ يومَ الفطرِ فصلَّى فبدأَ بالصلاةِ قبلَ الخطبةِ ، ثمَّ خطبَ الناسَ ، فلما فرغَ نبيُّ الله r نزلَ وأتى النساءَ فذكرهنَّ وهو يتوكأُ على يدِ بلالٍ وبــلالٌ باسطٌ ثوبَهُ يُلقينَ النساءُ صدقةً))[٧] ،قالَ السيوطيُّ: " يُلقينَ النساءُ كذا في الأصــولِ ، وهــو على لغةِ أكلوني البراغيث"[٨] ، وهو هنا يرى جوازَ الأخذِ برأيِ مَنْ أظهرَ الواو أو الألف ، أو النون وهي علامةٌ دالّةٌ على الجمعِ ، وهو جائزٌ على تلكَ اللغــةِ القليلــةِ الاســتعمال، منهــا يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ ، وكانَ ابنُ مالك قد حاولَ أنْ يجدَ علّةً مناسبةً لهذهِ الظاهرةِ ، فــزعمَ أنَّ ما جعلَ هؤلاءِ العربَ يسلكونَ هذا المسلكَ هوَ أنَّ الفاعلَ قد يكونُ غيرَ قابلٍ لعلامةٍ تظهرُ فيهِ دالّة على الجمعِ أو التثنيةِ ، فإذا أرادَ العربُ جمعَهُ أو تثنيتَهُ والفعلُ مجرّدٌ لــم يُعلــمِ القصــدُ والمرادُ ، فأرادوا أن يميزوا المفردَ من المثنى والجمــعِ ، فوصــلوهُ عنــدَ التثنيــةِ والجمــع

---

[١] ينظر : معاني القرآن – الأخفش : ٢٦٢/١ ، ٢١٠/٢ .
[٢] ينظر : الكتاب : ٢٣٦/١ ، ومعاني القرآن – الأخفش : ٢٦٢/١ .
[٣] صحيح مسلم : ٦٤/١ ، حديث (٣٧) .
[٤] الديباج : ١ / ٥٥ .
[٥] صحيح مسلم : ٤٣٩/١ ، حديث (٦٣٢) .
[٦] الديباج : ٢ / ٢٨٠ .
[٧] صحيح مسلم : ٢ / ٦٠٣ ، حديث (٨٨٥) .
[٨] الديباج : ٢ / ٤٥٨ .

بعلامتيهما ثم التزموا ذلكَ فيما لا شكَّ فيهِ ؛ ليجريَ البابُ على سننٍ واحدٍ[1]، وهذا الذي جــاءَ بهِ ابنُ مالكٍ فيهِ تعسّفٌ وعُسْرٌ ، ولو أنّهُ اكتفى بما ذكرَهُ سيبويه من تسويغٍ لهذهِ الظاهرةِ لكانَ أولى وأجدرَ بالقبول ، إذْ رأى سيبويه أنَّ العربَ شبّهوا هذهِ اللغةَ بالتاءِ التي يُلحقهــا العــربُ في: قالت فلانة[2] ، وهذا التعليلُ أقربُ ؛ لسهولتِهِ ويُسرِهِ ، وذلكَ لأنّهم لمّــا رأوا أنَّ للمؤنــثِ علامةً جعلوا للجمعِ علامةً مثلهُ.

ثانياً : المنصوبات :

أ- المفاعيل :

وقَدْ تعرّضَ السيوطيُّ في إعراباتِهِ للأسماءِ التي تدخلُ ضمنَ باب (المفاعيــل) ، ومــن هــذه المفاعيل المفعول بهِ ، كما جاءَ في وقوفِهِ على الحديثِ المروي عن أبي هريرة ، قالَ : ((بينــا عمر بن الخطاب يخطبُ الناسَ يومَ الجمعةِ ، إذ دخلَ عثمانُ بنُ عفّان ، فعرضَ بــهِ عمــرُ ، فقالَ : ما بالُ رجالٍ يتأخرونَ بعدَ النداءِ ، فقالَ عثمانُ : يا أميرَ المــؤمنين ! مــا زدتُ حــينَ سمعتُ النداءَ أنْ توضأتُ ثم أقبلتُ ، فقالَ عمرُ : والوضوءَ أيضاً !))[3] إذ وقفَ علــى قــول عمر : (والوضوءَ أيضاً) وقال : "والوضوءَ أيضاً بالنصبِ أي توضأتَ الوضوءَ فقط"[4]

ووقفَ على المفعولِ معَهُ أيضاً ، ففي الحديث المروي عن عباس بن عبد المطلــب t أنَّ رسولَ الله (e) قالَ : ((أي عباسُ نادِ أصحابَ السمرة)) ، فقالَ عباس - وكــانَ رجــلاً صيتاً- بأعلى صوتهِ : أينَ أصحابُ السمرة ! قالَ : فوالله لكأن عطفتهم حينَ سمعوا صــوتي عطفةَ البقرِ على أولادِها ، قالَ : فقالوا : يا لبيك ! يا لبيــك ! فــاقتتلوا والكفــارَ))[5] ، ذكــرَ السيوطيُّ أنَّ قولَهُ : ((فاقتتلوا والكفارَ)) بنصبِ الراءِ على أنْ تكونَ الواو بمعنى (مــعَ) وهــو أولى ؛ لما يلزمُ في الأحسنِ من توكيدِ الضميرِ المرفوعِ حينَ يعطفُ عليهِ[6] .

ولدى تناولِهِ الحديث المروي عن جابرِ بن عبد الله t ، قالَ : سمعتُ النبــيَّ e يقــولُ : ((... فينزل عيسى بنُ مريم (عليهما السلام) فيقولُ أميرُهم : تعالَ صلِّ لنا ، فيقــولُ : لا ؛ إنَّ بعضكم على بعضٍ أمراء ، تكرمةَ اللهِ هذهِ الأمّة))[7] ، بيّنَ أنَّ (تكرمةَ) : منصوبٌ علــى أنّــهُ مصدرٌ أو مفعولٌ لَهُ[8].

---

[1] ينظر : شواهد التوضيح : ٢٤٧ .
[2] ينظر : الكتاب : ٢٣٦/١ .
[3] صحيح مسلم : ٢ / ٥٨٠ ، حديث (٨٤٥) .
[4] الديباج : ٢ / ٤٣٠ .
[5] صحيح مسلم : ٣ / ١٣٩٨ ، حديث (١٧٧٥) .
[6] ينظر : الديباج : ٤ / ٣٨٥ .
[7] صحيح مسلم : ١ / ١٣٧ ، حديث (١٥٦) .
[8] ينظر : الديباج : ١ / ١٨٠ .

ب - الحال :

الحالُ :هي "الاسمُ المنصوبُ ، الصالحُ في جوابِ مَنْ سألَ بـ (كيف)"[1] ، وهي "الوصفُ الفضلةُ المسوقُ لبيانِ هيئةِ صاحبِهِ ، أو تأكيدِهِ ، أو تأكيدِ عاملِهِ ، أو مضمونِ الجملةِ قبلَه"[2] .

والأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ نكرةً ويكونَ صاحبُها معرفةً ، فيقال : جاءَ زيدٌ راكباً ، وذهبَ عبدُ اللهِ مُسْرِعاً ، وانطلقَ بكرٌ عامداً إلى كذا[3] ، وإنّما كانتِ الحالُ نكرةً وصاحبها معرفة ؛ لأنّها في المعنى خبرٌ ثانٍ وزيادةٌ في الفائدةِ ، والمتكلّمُ بها يفيدُ السائلَ غيرَ ما يعرفُ[4] .

وإذا كانَ صاحبُ الحالِ نكرةً فَوُصِفَ جازَ أنْ يأتيَ مِنْهُ الحالُ ؛ لأنّهُ بهذهِ الصفةِ قد اقتربَ من المعرفةِ ، تقولُ : جاءني رجلٌ من بني تميمٍ راكباً ، وذهبَ رجلٌ من آلِ فلان راجلاً ،أمّا أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ نكرةً فذلكَ ما استقبَحَهُ النحاةُ ، قالَ سيبويهِ : "ومثل ذلكَ مررتُ برجلٍ قائماً إذا جعلتَ المرورَ بهِ في حالِ قيامٍ ، وقد يجوزُ على هذا : فيها رجلٌ قائماً ، وهو قولُ الخليلِ ، ومثل ذلكَ عليهِ مائةٌ بيضاً والرفعُ الوجهُ ، وعليهِ مائةٌ عيناً والرفعُ الوجهُ ، وإنّما كانَ النصبُ هنا بعيداً من قِبَلِ أنَّ هذا يكونُ من صفةِ الأولِ فكرهوا أنْ يجعلوهُ حالاً"[5] ولعلَّ سيبويه يعني أنَّ (رجل ، ومائة) أحوجُ إلى الصفةِ منهما إلى الحالِ ، فلذلكَ كرهوا أنْ يجعلوهُ حالاً لنكرةٍ محضةٍ ، فإنْ تقدّمت صفةُ النكرةِ عليها نصبتها على الحالِ ، لأنَّكَ إنْ تركتها على حالِ الأول كنتَ قد قدّمتَ الصفةَ على الموصوفِ ، وذلكَ أشدُّ من مجيءِ الحالِ من النكرةِ ، فقالوا : فيها قائماً رجلٌ[6] ، وقد جاءَ في الحديثِ الحالُ من النكرةِ غيرِ الموصوفةِ ففي الحديثِ: ((أقبلَ رجلٌ حراماً معَ رسولِ اللهِ r))[7] ، قالَ السيوطيُّ : " أقبلَ رجلٌ حراماً كذا في أكثرِ الأصولِ بالنصبِ على الحالِ ، وفي بعضِها بالرفعِ "[8] .

---

[1] التوطئة في النحو - أبو علي الشلوبين : ٢٠٠ .
[2] شرح الحدود النحوية - الفاكهيّ : ١٠٩ .
[3] ينظر : شرح المفصّل : ٢ /٥٥ .
[4] ينظر : م . ن : ٢ / ٦٦ .
[5] الكتاب : ٢٧٢/١ ، وينظر : المقتضب : ٢٨٦/٤ .
[6] ينظر : الخصائص : ١/ ٢١٤ ، وشرح المفصّل : ٦٣/٢ – ٦٤ .
[7] صحيح مسلم : ٨٦٦/٢ ، حديث (١٢٠٦) ، والرواية فيهِ : (حراماً) .
[8] الديباج : ٣ / ٢٩٨ ، وينظر : البحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : ٢٣٢ .

ج - ما يحتمل الحال وخبر كانَ :

جاءَ حديثٌ في صحيح مسلم أنَّ ورقةَ بنَ نوفل قالَ لرسولِ الله r : ((هذا النـاموسُ الّذي أنزلَ على موسى r ، يا ليتني فيها جذعاً))[١] ، وثمةَ خلافٌ في كلمة (جذعاً) من حيـث النصبُ والرفعُ ، ولكنَّ الأشهرَ النصبُ ، فقد اختلفَ النحاةُ في نصبِ (جـذعاً) ، فمـنهم مـن نصبَهُ على الحالِ ، ومنهم من نصبَهُ على أنَّهُ خبرُ (أكون) ، أي ليتني أكونُ فيهـا جـذعاً ، وكانَ النوويُّ قد اختارَ وجْهَ النصبِ على الحالِ ، وجعلَهُ المذهبَ الصحيحَ الذي اختارَهُ أهـلُ اللغةِ والتحقيقِ[٢] ، وكانَ الخطابيُّ قد سبقَ النوويَّ فجعلَ نصبَ (جذعاً) على أنّهُ خبرُ (كـان) المحذوفة هو الوجه الراجح ؛ لأنَّ (ليتَ) قد اكتفت بالضميرِ الذي اتصلَ بهـا وهـو اليـاءُ ، والجار والمجرور (فيها) ، فكانت بذلكَ جملةً كاملةً ، ونسبَ ابنُ حجـر هـذا المـذهبَ إلـى الكوفيّينَ ، وبهِ أخذَ الكسائيُّ في قولِهِ تعالى : {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} (النساء : ١٧١)[٣] ، في حـين نسبَ العينيّ إلى الكوفيّينَ أنّهم يقولونَ : إنّ (ليت) أعملت عمل تمنيتَ فنصـبت ، كمـا قـالَ الشاعرُ[٤] :

يا ليتَ أيّام الصبا رواجعا[٥]

وكأنَّ هذهِ النسبةَ هي التي ذكرَها ابنُ هشامٍ ونسبها إلى الفرّاءِ الذي ينصب بـ (ليـتَ) اسمين[٦]، وإذا كانت هذه الآراءُ تنسبُ إلى الكوفيّينَ نصب (جذعاً) علـى أنّـهُ خبـرُ (كـانَ) المحذوفة أو إعمال (ليتَ) عملَ (أتمنى) فإنّ السهيليّ (ت ٥٨١هـ) يرى أنْ تنصبَ (جـذعاً) على الحالِ ، ويكون خبر (ليت) الجار والمجرور فيها[٧] ، وأمّا السيوطيّ فقد قالَ: " جذعاً أي شاباً قويّاً حتّى أبالغَ في نصرتِكِ ، وأصلُهُ للدوابِّ فاستعيرَ هنا ونصبهُ على الحـالِ ....وفـي رواية ابنِ ماهان بالرفعِ خبر ليت"[٨] ، ونصبه على الحالِ هو ما يرجّحهُ هـذا البحـث ؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ ألاّ يقدّرَ شيءٌ محذوفٌ إلاّ عندَ الضرورةِ ، ولا ضرورةَ في هذا الموضـعِ ، ومما يؤيّدُ نصبهُ على الحالِ أنّا نقولُ : فيها عبدُ الله قائماً وقائم ، فينتصب (قائم) على الحالِ لا

---

[١] صحيح مسلم : ١٤٢/١ ، حديث (١٦٠) ، والرواية فيهِ : (جذعاً) .
[٢] ينظر : المنهاج : ٢٠٣/٢ – ٢٠٤ .
[٣] ينظر : فتح الباري : ١ / ٣٥ .
[٤] البيت في الكتاب :٢٨٤/١ ، وشرح المفصّل : ١٠٣/١ – ١٠٤ .
[٥] ينظر : عمدة القاري : ٥٨/١ .
[٦] ينظر : مُغني اللبيب : ٢٨٥/١ .
[٧] ينظر : أمالي السهيليّ : ٥٣ .
[٨] الديباج : ١ / ١٨٨ .

على أنّهُ خبرُ (كانَ) المحذوفة ، والناصبُ لَهُ الجارُّ والمجرورُ ، والعربُ بهذا القولِ أخبروا أنَّ عبد الله فيها وهذا حاله[١] ، وكذلك الحال في جملةِ (ليتني فيها جذعاً) ، أي أنّ ورقة تمنّى أنْ يحضرَ ما سيقعُ وهو جذعٌ جلدٌ يستطيعُ أنْ يصولَ ويجولَ.

ثالثاً – التوابع :

التابعُ : "هو المشاركُ لما قبلَهُ في إعرابِهِ الحاصلِ والمتجددِ"[٢] ، "وهو خمسةُ أضرب : وصف وتوكيد وبدل وعطف بيان وعطف نسق ، فأربعة من هذهِ تتبعُ الأولَ بلا توسطِ حرفٍ ؛ وواحد منها يتبعُ الأولَ بتوسطِ حرفٍ ، وهو العطفُ المسمّى نسقاً"[٣] ، ولم يفتِ السيوطيّ أن يقفَ وقفاتٍ نحويّةً عندَ التوابعِ بأقسامِها ، ومن هذهِ التوابعِ التي أشارَ إليها :

أ- **البدل** : وهو التابعُ المقصودُ بلا واسطةٍ ، وهو المقصودُ بما ينسبُ إلى المتبوعِ أي المبدل[٤] ، وهو عندَ النحويّينَ على أربعةِ أقسامٍ : بدل كلّ من كلّ نحو : جاءني أخوكَ زيدٌ ، وبدل بعض من كلّ نحو : أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ ، وبدل الاشتمال نحو : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ ، وبدل الغلط نحو : مررتُ برجلٍ حمارٍ[٥] .

وقد يكونُ البدلُ من جهةِ الإضمارِ والإظهارِ ، فيُبدل المظهرُ من المضمرِ كما في : رأيتُهُ زيداً ، ومررتُ بِهِ زيدٍ ، والمضمرُ من المظهرِ ، فتقول : رأيتُ زيداً إيّاهُ[٦] .

وقد أشارَ السيوطيُّ إلى نوعٍ من البدلِ جاءَ عندَهُ في أثناءِ شرحِهِ حديث : ((سمعتهُ أذناي ووعاهُ قلبي محمّداً r يقولُ : مَنْ ادعى إلى غيرِ أبيهِ وهو يعلمُ أنّهُ غيرُ أبيهِ فالجنّةُ عليهِ حَرامٌ))[٧] ، فذكرَ أنَّ محمّداً بالنصبِ بدلٌ من ضميرِ (سمعته)[٨] ، أي بدل المظهرِ من المضمرِ.

---

[١] ينظر : الكتاب : ٢٦١/١ ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : ٢٣٣ .

[٢] معجم القواعد العربيّة في النحو والتصريف – عبدالغني الدقر : ١٨٤ .

[٣] اللمع في العربيّة – ابن جني : ٨١ .

[٤] ينظر : شرح الكافية - رضي الدين الاستراباذي : ٣٣٧/١ ، وأوضح المسالك : ٦٤/٣ .

[٥] ينظر : أسرار العربيّة - أبو البركات بن الأنباري : ٢٩٨ – ٢٩٩ .

[٦] ينظر : اللمع : ١٤٤–١٤٥ ، وشرح المفصّل : ٦٩/٢ –٧٠ ، وشرح الكافية : ٣٤٠/١ – ٣٤١ .

[٧] صحيح مسلم : ٨٠/١ ، حديث (٦٣) .

[٨] ينظر : الديباج : ١ / ٨٤ ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : ٢٧٨ .

ب – عطف النسق :

عطف النسق : تابع يتوسط بينه وبينَ متبوعه أحد حروفِ العطفِ[1] ، وأشارَ السيوطيُّ إلى العطفِ في وقوفِهِ على حديثِ رسولِ اللهِ e المروي عن علي t قالَ : قالَ رسولُ اللهِ e يومَ الأحزابِ :((شغلونا عن الصلاةِ الوسطى ، صلاة العصرِ ، وفي رواية : حتى غابتِ الشمسُ))[2] ، إذْ ذكرَ أنَّ تفسيرَ "الوسطى صلاة العصر" مدرجٌ كما ذكرَهُ بعضُهم ولهذا سقطَ في روايةِ البخاريِّ ، ومن روايةِ (يعني العصر) وهو صريحٌ في الإدراجِ ، وقد صلّاها بينَ العشاءينِ ؛ لأنَّ ذلكَ كانَ قبلَ نزولِ صلاةِ الخَوفِ ، وكانَ الاشتغالُ بالعدوِّ عذراً في تأخيرِ الصلاةِ ... والصلاة الوسطى وصلاة العصر هكذا هو في الرواياتِ وصلاة العصر بالواو واستدل بهِ بعضُهم على أنَّ الوسطى ليستِ العصر ؛ لأنَّ العطفَ يقتضي المغايرةَ ، وهناكَ عدّةُ آراء في تفسيرِ الصلاةِ الوسطى ، وأضعفُ هذهِ الأقوالِ مَنْ قالَ : هي الصلواتُ كلّها ؛ لأنَّ ذلكَ يؤدي إلى خلافِ عادةِ الفُصَحاءِ من أوجهٍ : أحدها : أنَّ الفصحاءَ لا يذكرونَ شيئاً مُفصّلاً مبيّناً ثم يذكرونَهُ مُجْملاً ، وإنّما عادتُهم : أنْ يشيروا إلى مُجملٍ أو كُليٍّ ، ثم يفصّلوهُ ، كقولِهِ تعالى : {فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ} (الرحمن: ٦٨) ، وقدْ قالَ اللهُ تعالى : {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} (البقرة: ٢٣٨) ، والصلواتُ : مُبيّنٌ ، والصلاةُ الوسطى : مجملٌ ، وثانيها : أنَّ الفصحاءَ لا يُطلقونَ لفظَ الجمعِ ويعطفونَ عليهِ أحدَ مفرداتِهِ ، ويريدونَ بذلكَ المفردِ ذلكَ الجمعَ ؛ فإنَّ ذلكَ في غاية العيِّ والإلباسِ ، وثالثها : أنّهُ لو أرادَ بالصلاةِ الوسطى : الصلواتِ لكانَ كأنّهُ قالَ : حافظوا على الصلواتِ والصلواتِ ، ويريد بالثاني : الأول ، ولو كانَ كذلكَ لما كانَ فصيحاً في لفظِهِ ، ولا صحيحاً في معناهُ ؛ إذْ لا يحصلُ باللفظِ الثاني تأكيدٌ للأولِ ؛ لأنّهُ معطوفٌ ، ولا يفيدُ معنى آخر ، فيكونُ حشواً ، وحَمْلُ كلامِ اللهِ تعالى على شيءٍ من هذهِ الثلاثةِ غيرُ مسوّغٍ ولا جائزٍ[3] ، فالعربُ لا تذكرُ الشيءَ مفصّلاً ثُمَّ تجملهُ ، وإنّما تذكرُهُ مجملاً ثم تفصّلهُ أو تفصّلُ بعضَهُ تنبيهاً على فضيلتِهِ .

---

[1] ينظر : شرح قطر الندى : ٣٠١ .

[2] صحيح مسلم : ١ / ٤٣٦ ، حديث (٦٢٧) .

[3] ينظر : الديباج : ٢ / ٢٧٧-٢٧٨ ، والمُفهم : ٢/٢٥٣-٢٥٤ .

المبحث الثالث
الحروف

الحرفُ : كلمةٌ لا تدلُّ على معنى إلا معَ غيرِها ، فالحرفُ يمتازُ عن الاسمِ والفعلِ بخلوِّه عن علاماتِ الأسماءِ ، وعلاماتِ الأفعالِ[1] ، قالَ ابنُ يعيش : "وقولنا : دلّت على معنى في غيرِها فصلٌ ميزهُ من الاسمِ والفعلِ ، إذ معنى الاسمِ والفعلِ في أنفسِهما ، ومعنى الحرفِ في غيرِهِ "[2] ، وأمّا أقسامُ الحروفِ فثلاثةٌ : قسم مختص بالاسمِ ، وذلكَ نحو حروف الجرِّ ، وقسم مختص بالفعلِ كالجوازمِ والنواصبِ ، وقسم ثالث مشتركٌ بينَ الاسمِ والفعلِ ، وذلكَ نحو حروف العطفِ[3] ، وقد أولى السيوطيُّ الحروفَ عنايةً واضحةً، وأشارَ بملكتِهِ النحويّةِ وغزارةِ علمِهِ إلى معانيها المتعددةِ ، ونعرضُ هنا أهمَّ هذهِ الحروف التي وقفَ عليها في أثناءِ شرحِهِ الأحاديث الشريفة :

أولاً : الحروف العاملة :

١ - حروف الجرّ ومعانيها :

أ - مِنْ لبيانِ الجنسِ :

مذهبُ قومٍ من النحويّينَ أنّ (مِنْ) تجيءُ لبيانِ الجنسِ نحو قولِهِ تعالى : {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} (الحج:٣٠) وقولِهِ : {وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ} (الكهف:٣١) ، وقولِهم: ثوبٌ من خزٍّ وخاتم من حديدٍ ، وعلامتها أنْ يحسنَ جعل (الذي) مكانها ، أي فاجتنبوا الرجسَ الذي هو وثن[4] ، وتأتي أيضاً للتبعيضِ كقولِهِ تعالى: {إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي} (إبراهيم:٣٧) ، وقولهم : أخذت من الدراهمِ ، وأكلت من الرغيفِ ، وعلامتُها أنْ يسدَّ (بعض) مسدَّها ، هذا حالُ (مِنْ) إذا كانت تبعيضيةً ، أو لبيانِ الجنسِ ، وقد أشارَ السيوطيُّ إلى هذا الأمرِ ، وذلكَ في عرضِهِ لما جاءَ في قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ وهو يَصِفُ ربَّهُ : ((حِجابُهُ النورُ لو كشفَهُ لأحرقت سبحاتُ وجهِهِ ما انتهى إليهِ بصرُهُ من خلقِهِ))[5] ، قائلاً: " (مِنْ) في (من خلقِهِ) للبيانِ لا للتبعيضِ ، والمعنى لو أزالَ المانعَ من رؤيتِهِ وهو الحجابُ المسمّى نوراً أو ناراً ، وتجلّى لخلقِهِ لأحرقَ جلالُ ذاتِهِ جميعَ مخلوقاتِهِ"[6]

---

[1] ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٢٤ .
[2] شرح المفصّل : ٢/٨ ، وينظر : تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن : ٧ .
[3] ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجاني : ١/٨٦-٨٧ .
[4] ينظر : الصاحبي : ١٢٦ ، وشرح المفصّل : ١٢/٨ ، والجنى الداني : ٣١٥ ، ومُغني اللبيب : ٣١٩/١ .
[5] صحيح مسلم : ١٦٢/١ ، حديث (١٧٩) .
[6] الديباج : ١ / ٢٢٥ .

وليسَ ثمة شكٌّ في أنَّ السيوطيَّ حينَ عدَّ (مِنْ) مبينةً للجنسِ قد استندَ إلى حكمِ العقيدةِ قبلَ أنْ يستندَ إلى حكمِ اللغةِ ، واللهُ سبحانَهُ وتعالى يقولُ : {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ} (الأنعام:١٠٣) .

ب – في :

في بمعنى مِنْ :

وممّا أوردَهُ السيوطيُّ على أنّهُ نيابةُ بعضِ الحروفِ عن بعضٍ : (في) بمعنى (مِنْ) ، وهو رأيُ الأصمعي والكوفيّين[١] ، ودليلُهم في هذا الأمرِ قولُهُ تعالى: {وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ} (النحل:٨٩) ، وقولُ الشاعرِ:

وَهَلْ يَنْعمَنْ مَنْ كانَ أقربُ عهدِهِ ثلاثينَ شهراً في ثلاثةِ أحوال[٢]

والشاعرُ يريدُ من ثلاثةِ أحوال ، وقد وهّنَ ابنُ السيدِ هذا الرأيَ ، ورأى أنَّ (في) ههنا أشبه أنْ تكونَ بمعنى (معَ) ، وأنَّ الأحوالَ هنا جمعُ حالٍ لا حولٍ ، وأجازَ أنْ تكونَ (في) هي التي تكونُ بمعنى واو الحال ، نحو مرّت عليهِ ثلاثةُ أشهرٍ في نعيمٍ ، أي وهذهِ حالهُ[٣] ، وقد نَصَرَ السيوطيُّ رأيَ الكوفيينَ وآزرَهُ حينَ فسّرَ حديثَ عائشة t :((كانَ رسولُ اللهِ r يغتسلُ في القدحِ وهو الفرقُ ، وكنتُ أغتسلُ أنا وهو من الإناءِ الواحدِ))[٤] ، فرأى أنَّ (في) في هذا الحديثِ معناها (مِنْ) ، فقالَ : "يغتسلُ في القدحِ أي من القدحِ"[٥] ، وكأنَّ الذي أباحَ للسيوطيِّ أنْ يقولَ بهذا الرأيِ أنّهُ لو تركت (في) على حالها من الظرفيةِ لكانَ محالاً أن يكونَ المعنى أنَّ النبي r قد اغتسلَ في داخلِ القدحِ ، وليس هذا هو المراد ، بل المراد أنّهُ r يأخذُ الماءَ من القدحِ.

في للتعليل :

لم يذكرِ المتقدّمونَ من النحويّينَ أنَّ (في) تجيءُ للتعليلِ ، وهذا مذهبُ جمهورِ النحويّينَ[٦] إنّما جاءَ بهذا الرأيِ ابنُ مالكٍ مستدلاً لرأيهِ هذا بما جاءَ من قولهِ r :((عُرِضَتْ عليَّ النارُ فرأيتُ فيها امرأةً من بني إسرائيلَ تُعذَّبُ في هرّةٍ لها ربطتْها فلم تطعمها ولم تدعها تأكلُ من خشاشِ الأرضِ))[٧] ، فذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أنَّ هذا الحديثَ قد وردَت فيهِ (في) تعليلية ،

---

[١] ينظر : الاقتضاب : ٢٩٢/٢ ، ٣٨٥/٣ ، ومُغني اللبيب : ١٦٩/١ .
[٢] ديوان امريء القيس : ٢٧ .
[٣] ينظر : الاقتضاب : ٢٩٢/٢ – ٢٩٣ .
[٤] صحيح مسلم : ٢٥٥/١ ، حديث (٣١٩) .
[٥] الديباج : ٢ / ٧٩ ، وينظر : المنهاج : ٣/٤ ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : ٢٥١ .
[٦] ينظر : الكتاب : ٣٠٨/٢ ، والمقتضب : ٤٥/١ – ٤٦ .
[٧] صحيح مسلم : ٢ / ٦٢٢ ، حديث (٩٠٤) .

وورودها تعليلية ممّا خفيَ على جلِّ النحويّينَ معَ مجيئِهِ في القرآنِ الكريمِ نحو قولِـهِ تعـالى : {لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} (الأنفال:٦٨)[١] ، وقـد نصـرَ السيوطيُّ ابنَ مالكٍ فذهبَ مذهبَهُ أنَّ (في) تكونُ للتعليلِ ، وذكرَ الحديثَ ، وقالَ : "في هرّةٍ أي بسببِ هرّةٍ "[٢] متابعاً ابنَ مالكٍ في ذلكَ ، ويبدو أنَّ ما سوّغَ مجيء (في) للتعليـلِ بـدلاً مـن الباءِ: هو ما بينَ (الباءِ) و (في) من علاقةٍ صوتيّةٍ معروفةٍ ، إذ إنَّ مخرجَ الباءِ والفاءِ واحـدٌ وهو الشفةُ، بيدَ أنَّ الباءَ تزيدُ على الفاءِ بقوّتِها ، فهي مجهورةٌ وشديدةٌ بخلافِ الفاءِ المهموسـةِ ، فإذا كانَ معَ الفاءِ الياءُ المجهورُ كانَ ثمّة تناسبٌ بينَ الباءِ و(في) .

ج - اللام بمعنى في :

المشهورُ من أمرِ اللامِ أنّها تكونُ للملكِ والاستحقاقِ وهو قولُ البصريّينَ ، قـالَ سـيبويه: "معناها الملكُ واستحقاقُ الشيءِ ، ألا ترى أنّكَ تقولُ : الغلامُ لكَ والعبدُ لكَ ، فيكونُ في معنـى هو عبدُكَ وهو أخٌ لكَ"[٣] ، لكنَّ الكوفيّينَ يزيدونَ على هذا المعنى معنى آخر ، فهـيَ تصـلحُ عندَهم في موضعِ (في) الظرفيّة[٤] ، ودليلُهم في هذا قولُهُ تعالى: {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} (الأنبياء:٤٧) ، وقَدِ اقتفى السيوطيُّ أثرَ الكوفيّينَ ، فزعمَ أنَّ الـلامَ جـاءَتْ بمعنـى (في)، وذلكَ حينَ فسّرَ الحديثَ الذي جاءَ فيهِ :((شَهِدْنا معَ رسولِ الله r حُنيناً فقالَ لرجلٍ ممن يدعى بالإسلامِ : هذا من أهلِ النارِ ، فلما حضرنا القتالَ قاتلَ الرجلُ قتـالاً شـديداً فأصـابتهُ جراحةٌ ، فقيلَ يا رسولَ الله : الرجل الذي قلتَ لَهُ آنِفاً إنّهُ من أهلِ النارِ فإنّهُ قاتلَ قتالاً شـديداً وقَدْ ماتَ))[٥] ، فقالَ مُعقّباً على هذا الحديثِ :" قلتَ لَهُ أي في شأنِهِ وتُسـمّى هـذهِ الـلامُ لام التبليغِ"[٦]، وثمة فرقٌ بينَ الحديثِ الذي شرحَهُ السيوطيُّ وجعلَ اللامَ فيهِ بمعنى (فـي) والـلام التي في الآيةِ ، وإنّهُ لمسبوقٌ إلى هذا الرأي ؛ إذ إنّ اللام التي في الحديثِ يسمّيها ابنُ هشـامٍ لامَ التبليغ ، وهي الجارّةُ للسامعِ القول أو ما في معناهُ ، مثل قلتُ لَهُ وأذنتُ لَهُ[٧] ، فهي ليست ظرفيّةً ، أمّا اللامُ التي في الآيةِ فهي أقربُ إلى لامِ التعليلِ منها إلى (في) الظرفيّةِ ؛ لأنَّ جمعَ الناسِ في يومِ القيامةِ يكونُ للحسابِ[٨] ، ولا يبعدُ أنْ تكونَ اللامُ قَدْ جَمعت المعنيين.

---

[١] ينظر : مُغني اللبيب : ١٦٨/١ ، وشواهد التوضيح : ١٢٣ – ١٢٤ .
[٢] الديباج : ٢ / ٤٨٩ ، وينظر المنهاج : ٢٠٧/٦ ، ٢٤٠/١٤.
[٣] الكتاب : ٣٠٤/٢ ، وينظر : المقتضب : ٣٩/١ ، وأسرار العربيّة : ٦١ ، وشرح المفصّل : ٢٥/٨ .
[٤] ينظر : معاني القرآن – الفرّاء : ٢٠٢/١ – ٢٠٣ ، ٢٠٥/٢ ، ومُغني اللبيب : ٢١٢/١ – ٢١٣ .
[٥] صحيح مسلم : ١٠٥/١ ، حديث (١١١) .
[٦] الديباج : ١ / ١٢٦ .
[٧] ينظر : مُغني اللبيب : ٢١٣/١ .
[٨] ينظر : الدرّ المصون : ٨٩/٥ – ٩٠ .

د - عَنْ بمعنى عَلَى :

مذهبُ الكوفيّينَ أنَّ (عن) قدْ تنوبُ عن (على) وتقومُ مقامَها وهذا يعني جوازَ مجيءِ (عن) للاستعلاءِ ، وهو معنى (على) الأصليّ ، ودليلُهم في هذا الأمرِ قولُ اللهِ تعالى : {وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ} (محمّد:٣٨) ، وقولُ الشاعرِ:

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفضلتَ في حسبٍ عَنّي ولا أنتَ دَيّاني فَتَخْزُوني[١]

غيرَ أنَّ البصريّينَ يَضربونَ عن هذا القولِ صفحاً ، ويحملونَهُ على التضمينِ[٢] ، وقدْ سلكَ السيوطيُّ في هذهِ المسألةِ مسلكَ الكوفيّينَ ، وانحازَ إلى شعبِهم وظاهَرَهُم ، ولم يحاولْ أنْ يجدْ تفسيراً وتحليلاً لهذهِ النيابةِ عندَ العربِ ، كلُّ هذا يتضحُ عندَ كلامِهِ على حديث وردَ في الصحيح ، وهو قولُه r : ((التمسوها في العشرِ الأواخرِ ، فإنْ ضَعُفَ أحدُكم أو عَجِزَ فلا يغلبنَّ على السبعِ البواقي))[٣] ، ذكرَ السيوطيُّ أنّهُ وردَ في بعضِ النسخِ عن السبعِ البواقي ، وعن بمعنى على[٤] ، وهذا موافقٌ لما قالَهُ الكوفيّونَ ، ولا يبعدُ هنا أنْ يكونَ (يغلبنّ) بمعنى فعلٍ آخر يُعدّى بـ (عن) ، كأنْ يكون يشغلنَّ ، أي فلا يشغلنَّ عن السبعِ ، وما في معناهُ ، وهذا على مذهبِ البصريّينَ بالقولِ بالتضمينِ.

٢ – حروف النصب :

أ – إذنْ :

إذَنْ : حرفٌ ينصبُ الفعلَ المضارعَ أحياناً ، ويلغى فلا يعملُ أحياناً أُخَر ، ولعملِهِ ثلاثةُ شروطٍ : الأول : أنْ يكونَ الفعلُ مستقبلاً ، فإذا كانَ حالاً رفعَ ، كقولِكَ : لمن يحدّثكَ : إذن أظنُّكَ صادقاً ، والثاني : أنْ تكونَ مصدرةً فإنْ تأخّرت ألغيت نحو : أكرمُك إذن ، وإنْ توسّطت وافتقرَ ما قبلَها لما بعدَها ، مثل أنْ تتوسّطَ بينَ المبتدإِ وخبرِهِ ،أو بينَ الشرطِ وجزائِهِ، أو بينَ القسمِ وجوابِهِ وجبَ الغاؤها ، نحو أنا إذنْ أكرمُك ، وإنْ تأتني إذنْ آتِكَ ، وواللهِ إذنْ أكرمُك ، والشرط الثالث : ألاّ يفصلَ بينَها وبينَ الفعلِ بغيرِ قسمٍ ، فإنْ فُصِلَ بينَهما بغيرِهِ ألغيت كقولِكَ : إذنْ واللهِ أكرمَك[٥] ،أمّا إذا اتصلت (إذن) بالفاءِ أو الواوِ فإنَّ فيها وجهين : الإعْمال والإلغاء ، وقالوا إنها تشبهُ في هذا ظننتُ وحسبتُ ، فأنتَ تقولُ : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ،

---

[١] ديوان ذي الإصبع العدوانيّ : ٨٩ ، وينظر : الجنى الداني : ٢٦٢ ، ومغني اللبيب : ١٤٧/١ .

[٢] ينظر : الخصائص : ٣٠٨/٢ .

[٣] صحيح مسلم : ٨٢٣/٢ ، حديث (١١٦٥) .

[٤] ينظر : الديباج : ٣ / ٢٥٥ ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : ٢٥٦ .

[٥] ينظر : الكتاب : ٤١٠/١ - ٤١١ ، ومعاني القرآن – الفرّاء : ٢٧٣/١ - ٢٧٤ ، والمقتضب : ١٠/٢ ، والجنى الداني : ٣٥٥ .

ويجوزُ : زيداً ظننتُ قائماً ، وذكروا أنَّ قولَهُ تعالى : {أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا} (النساء:٥٣) ، في مصحفِ عبدِ الله بالنصبِ (فإذاً لا يؤتوا)[١] .

وقد جاءَ شيءٌ من هذا في حديثِ الأشعثِ بنِ قيس قالَ :((كانَ بيني وبينَ رجلٍ أرضٌ باليمنِ، فخاصمتُهُ إلى النبيِّ r قالَ : هل لكَ بيّنةٌ ؟ فقلتُ : لا ، فقالَ : فيمينهُ ، قلتُ:إذنْ يَحلف))[٢] ، قالَ السيوطيُّ: " إذن يحلف بالرفعِ والنصب"[٣] ، والرّاجحُ أنَّ مَنْ رفعَ (يحلفُ) جعلَهُ فعلاً حاضراً ، أي أنّهُ أرادَ بهِ الحالَ ، ولا تعملُ (إذن) في الفعلِ الحاضرِ ، وأمّا مَنْ نصبَ فإنّهُ رأى أنَّ (إذن) قَدْ توافرت لها شروط العملِ التي ذكرنا ، ولم يجعلْ (يحلف) فعلاً حاضراً ، بل جعلَهُ مستقبلاً[٤] .

ب - ثُمَّ :

يُنْصَبُ الفعلُ المضارعُ بعدَ الفاء والواو بـــ (أن) مضمرة عندَ البصريّينَ ، وهو منصوبٌ بالواو والفاء عندَ الكوفيّينَ[٥] ، أمّا (ثُمَّ) فلم يذكرْها البصريّونَ بل ذكرَها الكوفيّونَ ، ونصبوا بها الفعلَ المضارعَ ، واستدلّوا لهذا الأمرِ بقولهِ تعالى: {وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ}(النساء:١٠٠) على قراءةِ مَنْ قرأ بالنصب[٦] ، أي بنصبِ (يُدركهُ) ، وقد أخذَ ابنُ مالكٍ في شواهدِهِ بمذهبِ الكوفيّينَ ، فأجازَ في (يغتسل) من الحديثِ الشريفِ:((لا يبولنَّ أحدُكم في الماءِ الدائمِ ثُمَّ يغتسل مِنْهُ))[٧] ثلاثةَ أوجهٍ: الأول: الرفع على تقديرِ مبتدإٍ ، أي وهو يغتسلُ ، والثاني: الجزم عطفاً على يبولنَّ؛ لأنّهُ مجزومُ الموضعِ ، وإنّما بنيَ على الفتحِ لتوكيدِهِ بالنونِ ، والثالث: النصب على إضمارِ (أنْ) وإعطاء (ثُمَّ) حكمَ واوِ الجَمْعِ[٨] ، وذكرَ السيوطيُّ هذهِ الأوجهَ الثلاثةَ تبعاً لابنِ مالكٍ ، والوجهُ الأخيرُ لا يجوزُ ؛ لأنّهُ يقتضي أنَّ المنهيَ عَنْهُ الجمع بينهما دونَ إفرادِ أحدِهما وهذا لــم يَقُلْهُ

---

[١] ينظر : الكتاب : ٤١١/١ ، ومعاني القرآن– الفرّاء : ٢٧٣/١ – ٢٧٤ ، ومعاني القرآن- الأخفش : ١٢١/١ .

[٢] صحيح مسلم : ١٢٣/١ ، حديث (١٣٨) .

[٣] الديباج : ١ / ١٥١ .

[٤] ينظر : البحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : ٢٨٤ .

[٥] ينظر : الكتاب : ٤٢٤/١ – ٤٢٥ ، والمقتضب : ٢٦/١ ، والخصائص : ٢٦٥/١ ، وأسرار العربيّة : ٣٣٢ ، ومُغني اللبيب : ١٦١/١ ، ٣٦٠/٢ - ٣٦١ .

[٦] القراءة للحسن والجرّاح كما في : المحتسب : ١٩٥/١ .

[٧] صحيح مسلم : ٢٣٥/١ ، حديث (٢٨٢) .

[٨] ينظر : شواهد التوضيح : ٢٢٠ .

أحدٌ[1] ، بلِ البولُ فيهِ منهيٌّ عنهُ ، سواء أرادَ الاغتسالَ فيهِ أو منهُ أم لا ، وأمّا الرفعُ فقد جاءتِ الروايةُ بهِ كما قالَ المُحدِّثونَ ، وأما الجزمُ فقد رفضَهُ القرطبيُّ والنوويُّ[2] ، فالخلافُ في النصبِ ، وقَدْ دافعَ ابنُ هشامٍ عن رأي ابنِ مالكٍ هذا ، وقالَ : "إنَّ ابنَ مالكٍ أرادَ إعطاءَ (ثُمَّ) حكمَ واوِ الجمعِ في النصبِ وحدَهُ لا في المعيّةِ أيضاً"[3] ، والظاهرُ أنَّ إعطاءَ (ثُمَّ) حكمَ واوِ الجمعِ يكونُ بالنصبِ والمعيّةِ هو الحقُّ وهو أجدرُ بالقبولِ ، فما معنى أنْ يقسمَ حكمَ واو الجمعِ الذي هو النصبُ والمعيّةُ ، فتأخذ (ثُمَّ) النصب وتترك المعيّة ؟ ، وإذا جازَ هذا جازَ أنْ نقولَ مثلَهُ في الفاءِ العاطفةِ فتعطي غيرَها العطفَ دونَ الترتيبِ بلا مهلةٍ ، فضلاً عن أنَّ هذهِ الواو قد اختصّت بهذا الموضعِ ، فلا تنصب في غيرِهِ إنّما عملُها الجمعُ لا غير[4] .

ثانياً : الحروف غير العاملة :

أ - إن النافية :

أشارَ سيبويهِ وكثيرٌ من النحويّينَ مِنْ بعدِهِ إلى أنَّ من معاني (إنْ) النفي[5] ، واستشهدوا لهذا بالقرآنِ الكريمِ ، فكانَ خيرَ شاهدٍ كما في قولِهِ تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} (الملك:٢٠) ، وقولِهِ: {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} (الكهف:٥) ، وهي لا تختصُّ بالاسمِ دونَ الفعلِ بل هما في ذلكَ سواء[6] ، وأشارَ السيوطيُّ إلى أنَّ (إنْ) قَدْ جاءت في الحديثِ نافيةً ، وذلكَ في قولِ رسولِ اللهِ r :((إذا نوديَ للصلاةِ أدبرَ الشيطانُ ولَهُ ضُراطٌ حتّى لا يسمعَ التأذينَ ، فإذا قضيَ التأذينُ أقبلَ حتى إذا ثُوِّبَ بالصلاةِ أدبرَ حتّى إذا قُضيَ التثويبُ أقبلَ حتّى يخطرَ بينَ المرءِ ونفسِهِ ، يقولُ لَهُ : اذكرْ كذا واذكرْ كذا لما لم يكنْ يذكرُ من قبلُ حتّى يظلَّ الرجلُ إنْ يدري كم صلّى))[7] ، قالَ السيوطيُّ :" إنْ يدري بالكسرِ بمعنى ما النافية ورويَ بالفتح"[8] .

---

[1] ينظر : الديباج : ٢ / ٥٦ .
[2] ينظر : المُفهم : ٥٤١/١ – ٥٤٢ ، والمنهاج : ١٨٧/٣ .
[3] مُغني اللبيب : ١١٩/١ .
[4] ينظر: البحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : ٢٧٥ .
[5] ينظر : الكتاب : ٤٥٦/١ ، ومعاني القرآن – الفرّاء : ٢٠٠/٢ ، ٣٧٠ ، ومعاني القرآن- الأخفش: ١١١/١ ، ٤٧٧/٢ ، وتأويل مشكل القرآن : ٤١٩ ، والمقتضب : ٥٠/١ .
[6] ينظر : مُغني اللبيب : ٢٢/١-٢٣ .
[7] صحيح مسلم : ٣٩٧/١ ، حديث (٣٨٩) .
[8] الديباج : ٢ / ١٢٥ .

ب - نونُ التوكيدِ :

ذهبَ النحويّونَ إلى أنّهُ لا يجوزُ توكيدُ الفعلِ الماضي بنونِ التوكيدِ ، سواءٌ في هذا الخفيفةُ والثقيلةُ ، وما وردَ من ذلكَ فشاذٌّ لا يقاسُ عليهِ[1] ، وعلّةُ امتناعِ الماضي من هــذهِ النــونِ أنَّ الماضي حاصلٌ وموجودٌ ، وأنتَ تريدُ بهذهِ النونِ وقوعَ شيءٍ ، فلا معنى لطلبِ حصــولِ مــا هو حاصلٌ ، وإذا امتنعَ الطلبُ امتنعَ تأكيدُهُ[2] ، لكنَّ ما وردَ في الحديثِ يخالفُ ذلكَ ، إذ جــاءَ الفعلُ الماضي مؤكَّداً بنونِ التوكيدِ في قولِهِ r : ((لأنا أعلمُ بما معَ الدجالِ مِنْهُ ، معَهُ نهرانِ أحدُهما رأيَ العينِ ماءٌ أبيضُ ، والآخرُ رأيَ العينِ نارٌ تأجّجُ ، فإمّا أدركَنْ أحدٌ فليــأتِ النهــرَ الذي يراهُ ناراً))[3] ، قالَ السيوطيُّ : "هذا غريبٌ من حيثُ العربيّة ؛ لأنَّ هذهِ النونَ لا تــدخلُ على الفعلِ الماضي ، ولعلَّهُ (يدركن) فغيّرَهُ بعضُ الرواةِ ، وفي نســخةٍ فإمّــا أدركَــهُ وهــو ظاهرٌ"[4] ، ويبدو أنَّ الّذي ســوّغَ دخولَ النونِ على الفعلِ الماضي أنَّ الفعلَ مستقبلُ المعنى ؛ وذلكَ لدخولِ (إمّا) عليهِ .

الخاتمــة

كشفَ هذا البحثُ عنِ القيمةِ العلميّةِ لكتابِ (الديباج على صحيح مسلم بن الحجّــاج) ، ومكانتِهِ المرموقةِ بينَ شروحِ الحديثِ ، فعرضَ المبحثُ الأولُ مِنْهُ جهودَ السيوطيِّ في التأويلِ النحويِّ ، فقَدْ قالَ بالتضمينِ الفعليِّ والحرفيِّ ، إلا أنّهُ لم يكنْ مغالياً فيهِ وإنّما يذهبُ إلى ذلــكَ حينما يستوجبُ المعنى ، ووقفَ عندَ مواطنَ منَ الحذفِ ، وهي حذفُ المبتدإِ ، وحذفُ الخبرِ ، وحذفُ الفاعلِ ، وحذفُ الحالِ ، وحذفُ المضافِ وإقامة المضافِ إليهِ مقامَهُ ، وحــذفُ كــانَ واسمِها ، وحذفُ جوابِ لو ، وحذفُ حرفِ الجرِّ ، وحذفُ ضميرِ الشــأنِ مــعَ إنَّ ، وحــذف همزة الاستفهام ، وحذف النون ، كما قالَ بالزيادةِ كزيادةِ الباءِ في الإيجابِ ، وزيــادةِ الفــاءِ ، وزيادةِ ما ، وزيادةِ لا ، وأشارَ إلى الزيادةِ الحاصلةِ في اللفظةِ ، أمّا مذهبُــهُ النحــويُّ فكــانَ انتخابياً ، نراهُ بصريّاً أحياناً وكوفيّاً أحياناً أخرى ، فهو ينتقي الرأيَ الأنســبَ لتوجيــهِ معنــى الحديث .

وكشفَ المبحثُ الثاني عن عنايةِ السيوطيِّ بالإعرابِ ، على مستوى الأسماءِ ، وما يــدخلُ فيها من المبتدإِ والخبرِ ، وما يلزمُ الألفَ ، ولغة أكلوني البراغيث ، والمفاعيلِ ، ومجئ الحالِ من النكرةِ ، والخلاف في إعرابِ لفظة أهي خبرُ كانَ أم حالٌ ، والتوابع ، وعمدَ أحيانــاً إلــى

---

[1] ينظر : المقتضب : ٣٣٥/٢ ، ومُغني اللبيب : ٣٣٩/٢ .

[2] ينظر : شرح المفصّل : ٤٠/٩ – ٤١ .

[3] صحيح مسلم : ٢٢٤٨/٤ ، حديث (٢٩٣٤) .

[4] الديباج : ٦ / ٢٤٩ .

بيانِ أكثر من توجيهٍ إعرابيٍّ للنص الحديثيِّ فضلاً عن بيانِ جهودِهِ في ربطِ الإعرابِ بالمعنى.
وخُصّصَ المبحثُ الثالثُ للحروفِ ، وقد أولاها السيوطيُّ عنايةً واضحةً ، وأشارَ بملكتِهِ النحويّةِ وغزارةِ علمِهِ إلى معانيها المتعددةِ ، ومن ذلكَ مجيءُ (مِنْ) لبيانِ الجنسِ ، وقد أشارَ إلى هذا الأمرِ ، وذلكَ في عرضِهِ لما جاءَ في قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ وهو يَصِفُ ربَّهُ : ((حجابُهُ النورُ لو كشفَهُ لأحرقتْ سبحاتُ وجهِهِ ما انتهى إليهِ بصرُهُ مِنْ خَلْقِهِ)) ، فمن للبيانِ لا للتبعيضِ ، واستندَ في ذلكَ إلى حكمِ العقيدةِ ، قبلَ أنْ يستندَ إلى حكمِ اللغةِ ، فاللهُ سبحانَهُ وتعالى لا تدركُهُ الأبصارُ وهو يدركُ الأبصارَ ، وذهبَ السيوطيُّ إلى أنَّ بعضَ الحروفِ ينوبُ عن بعضٍ مثل : (في) بمعنى (من) وهو رأيُ الكوفيّينَ والأصمعيِّ ، وذهبَ مذهبَ الكوفيّينَ أيضاً في أنَّ (عن) قَدْ تنوبُ عن (على) وتقومُ مقامَها وهذا يعني جوازَ مجيءِ (عن) للاستعلاءِ ، وهو معنى (على) الأصليُّ ، وتبعَ ابنَ مالكٍ فذهبَ مذهبَهُ في أنَّ الحرفَ (في) يأتي للتعليلِ ، كما في قولِهِ r : ((عُرِضتْ عليَّ النارُ فرأيتُ فيها امرأةً من بني إسرائيلَ تُعذَّبُ في هرّةٍ لها)) أي بسببِ هرّةٍ ، وأشارَ السيوطيُّ إلى أنَّ (إنْ) قد تجئُ في قسمٍ من الأحاديثِ نافيةً ، فهيَ لا تختصُّ بالاسمِ دونَ الفعلِ بل هما في ذلكَ سواءٌ ، وذهبَ إلى أنَّ توكيدَ الفعلِ الماضي بنونِ التوكيدِ غريبٌ مِنْ حيثُ العربيّةُ ، وما وردَ من ذلكَ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليهِ .

ثَبَتُ المصادر والمراجع :

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاريّ : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمّد القسطلانيّ (ت ٩٢٣هـ) ، ضبطَهُ وصحّحَهُ: محمّد عبد العزيز الخالديّ، ط١، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م .
- أسرار العربيّة : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ) ، عُنيَ بتصحيحِهِ : محمّد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م .
- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية ، مصر ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .
- أصول التفكير النحويّ : د.علي أبو المكارم ، دار القلم ، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م .
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج (ت٣١٦ هـ)، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- إعراب الحديث النبويّ : أبو البقاء محيي الدين عبد الله بن الحسين العُكبري (ت ٦١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : حسن موسى الشاعر ، ط٢ ، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م .
- الأفعال (كتاب) : أبو القاسم علي بن جعفر السعديّ المعروف بابن القطّاع (ت ٥١٥هـ) ، ط١ ، مكتبة المعارف العثمانيّة ، حيدر آباد ، ١٣٦١هـ .
- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسيّ (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق : الأستاذ مصطفى السقا ، د. حامد عبدالمجيد ، مشروع النشر العربيّ المشترك : الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٩٠م .
- إكمال المُعْلِم بفوائدِ مُسلم : القاضي أبو الفضل عِياض بن موسى بن عِياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) ، تحقيق : د. يحيى إسماعيل ، ط٣ ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
- أمالي السُّهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسيّ (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م .
- الأمالي النحويّة (كتاب) : أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. عدنان صالح مصطفى ، ط١ ، دار الثقافة ، الدوحة ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بينَ البصريّينَ والكوفيّينَ : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، مطبعة السعادة ، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م .
- أوضحُ المسالك إلى ألفيّة ابنِ مالك :عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط٦ ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ١٩٦٦م .
- البحثُ النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : أطروحة دكتوراه – سعد صالح أحمد ، كليّة التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤م .
- البحر المحيط : أبو حيان محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمّد معوّض ، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- البُرهان في علومِ القرآن : بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي(ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م .
- تأويل مُشكل القرآن : أبو محمّد عبد الله بن مُسلم بن قُتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦هـ) ، شرحَهُ ونشرَهُ : السيّد أحمد صقر، ط٣ ، المكتبة العلميّة ، المدينة المنوّرة ، ١٤١٠هـ- ١٩٨١م.
- التأويل النحويّ في القرآن الكريم : د. عبد الفتّاح أحمد الحمّوز ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٨٤م .
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت ٦١٦هـ) ، ط١ ، دار اليقين ، المنصورة ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- التضمين في اللغة العربيّة (بحث في البلاغة واللغة) : د. أحمد حسن حامد ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- التطبيق النحويّ : د.عبده الراجحي، ط١، مكتبة المعارف ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن : د. محمّد حسن عواد ، ط١ ، دار الفرقان ، عَمّان ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ .
- التوطئة في النحو : أبو علي عمر بن محمّد الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربيّ ، القاهرة ، (د.ت) .
- الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : طه محسن ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م .
- حاشيةُ الصبّان على شرحِ الأشموني على ألفيّةِ ابن مالك ومعَهُ شرحُ الشواهد للعيني : محمّد بن علي الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) ، تحقيق : محمود بن الجميل ، ط١ ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .

- الحروف العاملة في القرآنِ الكريم بينَ النحويّينَ والبلاغيّينَ : هادي عطيّة مطـــر الهلالـــيّ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحـقيق : محمّد علي النجّار ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، (د.ت) .
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسـمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق :عادل أحمد عبد الموجود ، وزكريا عبد المجيـد النـوتي ، قدّمَ لَهُ وقرظـهُ : د. أحمـد محمـد صـيرة ، ط١ ، دار الكتـب العلميّـة ، بيـروت ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .
- الدرس اللغويّ في كتاب المُفهم لما أشكلَ من تلخيص مسلم لأحمد بن عمر القرطبيّ (٦٥٦ هـ) : رسالة ماجستير – عبير طارق ظاهر ، كليّـة الآداب ، جامعـة الموصـل ، سـنة ٢٠٠٧م.
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) ، حقّقَهُ وقدّمَ لَهُ : د. محمّد رضـوان الداية ، ود. فايز الداية ، ط٢ ، مكتبة سعد الدين ، دمشق ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- الديباج على صحيح مُسلم بن الحجّاج : جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: أبي إسحاق الحُويني الأثريّ ، دار ابن عفان ، الخُبر - السعوديّة ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م .
- ديوان الأخطل : رواية أبي عبد الله محمد بن العبّاس عن أبي سعيد السُكريّ عن محمّد بـن حبيب عن ابن الأعرابيّ ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، (د.ت) .
- ديوان ذي الإصبع العدوانيّ (حرثان بن محرث) جمعَهُ وحقّقَهُ : عبد الوهاب محمّـد علـي العدوانيّ ، ومحمّد نائف الدليميّ ، مطبعة الجمهور ، الموصل ، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق وشرح : د. محمّد يوسف نجـم ، دار صـادر ، بيروت ، ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م .
- ديوان الفرزدق : شرح : مجيد طراد ، ط٣، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ١٩٩٩م.
- زاد المسير في علم التفسير : عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، ط٣، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ .
- السبعة في القراءات (كتاب) : أبو بكر أحمد بن مجاهـد (ت ٣٢٤هـ) ، تحـقيق : د. شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م .
- شرح ألفيّة ابن مالك : عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحـقيق : طه محمـد الزينـي ، مطبعة محمود علي صبيح وأولاده ، القاهرة ، (د.ت) .
- شرح التسهيل : أبو عبدالله محمّد جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيـق : د. عبـد الرحمن السيد ، ط١ ، مكتبة الانجلو المصريّة ، (د. ت) .

- شرح الحدود النحويّة : عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيّ (ت ٩٧٢هـ) ، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨م .
- شرح شذور الذهب : عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) ، ط١ ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) ، ومعَهُ كتابُ سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٩٦٣م .
- شرح الكافية : رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦ هـ) ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، (د. ت) .
- شرح المفصّل : أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : أبو عبدالله محمّد جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. طه محسن، دار آفاق عربية ، بغداد ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، حقّقَهُ وقدّمَ لَهُ : مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م .
- الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربيّة : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفّار عطّار، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- صحيح البخاريّ ، وهو الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، مكتبة الصفا، مطابع دار البيان الحديثة، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- صحيح مُسلم : أبو الحُسين مُسلم بن الحجّاج (٢٦١ هـ) ، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربيّ ، القاهرة ، (د.ت) .
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ : جلال الدين السيوطيّ (٩١١ هـ) ، حقّقَهُ وقدّمَ لَهُ : د. سلمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .
- عُمدةُ القاري شرح صحيح البخاريّ : بدر الدين أبو محمّد محمود بن أحمد العينيّ (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق : عبد الله محمود محمّد عمر، ط١، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .

- فتح الباري شرح صحيح البخاريّ : أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، رقّمَ كتبها وأبوابها وأحاديثها : محمّد فؤاد عبد الباقي، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م .
- الفتوحات الربانيّة على الأذكار النوويّة : محمّد بن علان الصديقيّ (ت ١٠٥٧هـ) ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت (د.ت) .
- فقه اللغة المقارن : د. إبراهيم السامرائيّ ، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) : د. خليل أحمد عمايرة ، ط١ ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدّة ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- الكامل في اللغة والأدب : أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، (د.ت) .
- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح :عبد السّلام محمّد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨ هـ) ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، (د. ت) .
- الكوفيّونَ في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر : د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز ، ط١ ، دار عمّار ، عَمّان ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- اللمع في العربيّة (كتاب) : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : فائز فارس، ط١ ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، عَمّان ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م .
- مجالس ثعلب : أبو العبّاس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٠م .
- المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجّار ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار : القاضي عياض بن موسى (ت٥٤٤ هـ) ، المكتبة العتيقة - تونس ، دار التراث – القاهرة ، ١٩٧٧م .
- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، ط٣ ، دار البشير ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق: محمّد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢ ، عالم الكتب، بيروت ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
- معاني القرآن وإعرابه:أبو اسحق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .
- مُعجم القواعد العربيّة في النحو والتصريف وذُيّل بالإملاء : عبد الغني الدقر ، ط٣ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- مُغني اللبيب عن كتبِ الأعاريب : جمال الدين بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، (د. ت) .
- المُفهم لما أشكلَ من تلخيص كتاب مُسلم : أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبيّ (ت ٦٥٦هـ) ، تحقيق : محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بديوي ، وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم بزال ، ط٢ ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- المُقتصد في شرح الإيضاح (كتاب) : عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢ م .
- المقتضب : أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- المنهاج شرح صحيح مُسلم بن الحجّاج : المشهور بصحيح مُسلم بشرحِ الإمام النوويّ : محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ الدمشقيّ (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق : عرفان حسونة ، رقّمَهُ وخرّجَ أحاديثَهُ : محمّد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
- النوادر في اللغة : أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق: سعيد الخوري الشرتوني ، ط٢ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .